

سوريا

تُخضع سوريا، والتي يبلغ عدد سكانها حوالي 19 مليون نسمة، لنظام جمهوري رئاسي استبدادي يترأسه الرئيس بشار الأسد. ويتخذ الرئيس القرارات الجوهرية بالتشاور مع دائرة ضيقة من مستشاري شؤون الأمن والوزراء وكبار أعضاء حزب البعث الحاكم (البعث العربي الاشتراكي). ويقضي الدستور بأولوية زعماء حزب البعث في تولي المناصب الرئيسية لمؤسسات الدولة والبرلمان. ويهيمن الرئيس الأسد وزعماء الحزب، ببعض من أجهزة الأمن المختلفة، على فروع الحكم الثلاث. في مايو/أيار 2007، تم تثبيت الرئيس الأسد في منصبه لمدة سبع سنوات أخرى في انتخابات اعتبرتها الجهات المدافعة عن حقوق الإنسان المحلية والدولية غير حرة وغير نزيهة. وحافظت الحكومة على سيطرة فعالة على قوات الأمن فيما ارتكب بعض أفراد قوات الأمن انتهاكات عديدة وخطيرة لحقوق الإنسان.

ترتدي احترام الحكومة لحقوق الإنسان واستمرت الحكومة في ارتكاب انتهاكات خطيرة لهذه الحقوق، كما ظلت الحكومة وبشكل منهجي تحد من قدرة المواطنين على تغيير حكومتهم، ووّقعت حالات من القتل العشوائي وغير المشروع في جو من الإفلات من العقاب، وقام أعضاء قوات الأمن بتعذيب السجناء والمحتجزين والإساءة البدنية لهم. كما قامت قوات الأمن بالقبض على بعض الأفراد واحتجازهم بشكل تعسفي. وظلت حالات الاحتجاز المطولة قبل المحاكمة وحرمان المحتجزين من الاتصال بأي شخص تمثل مشاكل خطيرة. كانت انتهاكات الحكومة لل Hariyat الشخصية وفرضها للقيود المشددة على حريات التعبير والصحافة والتجمع وتشكيل الجمعيات والانتساب إليها ممارسات مارستها الحكومة بصورة عادمة منذ عام 2006 وسط مناخ من الفساد الحكومي وانعدام الشفافية. وكانت قوات الأمن تعرقل اجتماعات منظمات حقوق الإنسان وتحتجز عدداً متزايداً من النشطاء والمنظمين آخرين من منتقدي النظام السوري دون مراعاة للإجراءات القانونية. وعلاوة على ذلك، أصدرت الحكومة خلال العام أحکاماً بالسجن على عدد من الشخصيات البارزة في جمعيات حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص الأفراد المنتسبين إلى المجلس الوطني لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، وهو التجمع الذي يضم في إطاره مجموعات مغارضة متعددة تسعى من أجل الإصلاح. واستمرت حالات استخدام العنف والتمييز ضد المرأة في المجتمع. إضافة إلى ذلك، أدى تدفق اللاجئين العراقيين إلى تفاقم مشكلة الاستغلال الجنسي لتشمل القاصرين. كما كانت الحكومة تمارس التمييز ضد الأقليات، خاصة الأكراد والأهوازي، وكانت تفرض قيوداً صارمة على حقوق العمال.

احترام حقوق الإنسان

القسم 1 – احترام كرامة الإنسان بما في ذلك عدم تعریض الإنسان إلى:

أ. القتل العشوائي أو غير المشروع.

وردت خلال العام تقارير تشير إلى وقوع حالات قتل عشوائي أو غير مشروع. ذلكوت منظمة "هيومان رايتس واتش" في تقرير لها أن قوات الأمن قامت بإطلاق النار في 20 مارس على تجمع للأكراد كانوا يحتفلون بمناسبة عيد رأس السنة (نيروز) في القامشلي، وأدى الهجوم إلى مقتل محمد يحيى خليل ومحمد زكي ومحمد محمود حسين، وكان الرجال الثلاث الذين تواجدوا بهم بين 18 و 25 عاماً من بين حوالي 200 محتج كانوا قد تجمعوا حول موقد في وسط الشارع. وبعد أن فشل رجال مكافحة

الحريق ورجال الأمن في فض التجمع بالرصاص والغاز المسيل للدموع، أتت شاحنة عليها أفراد يرتدون الملابس المدنية وأطلقوا النار على التجمع من بنادق كانوا يحملونها.

وفي 5 يوليو/تموز قام حرس مسؤولون عسكريون في سجن صيدنايا بإطلاق النار على سجناء قاموا بعمليات شغب فيه، ويقال أن ما بين 25 و50 سجين قتلوا. وقالت "هيومن رايتس ووتش"، أن ضباط الشرطة العسكرية هم الذين تسببوا في وقوع عمليات الشغب عندما قاموا بإهانة سجناء وداسوا على نسخ من المصاحف أثناء قيامهم بتقفيش للسجن اتسم بالصرامة والعداونية. وحتى نهاية العام، لم يكن قد تم الكشف إلا عن هوية تسعة من القتلى، وهم: زكريا عفاش ومحمد محاريش و محمود أبو رشيد، وعبد الباقى خطاب، وأحمد شلق، وخالد بلال، ومؤيد العلي، ومهند العمر و خضر علوش.

وفي سبتمبر/أيلول، أبلغ مراقبون محليون لحقوق الإنسان أن مسؤولين حكوميين قاموا لأسباب مجهولة بالقبض على مدرس يدعى أحمد موسى الشقيفي من بلدة جرجاناز في معرة النعمان في محافظة إدلب. وبعد مرور أسبوع أعيدت جثته إلى عائلته. ويُدعى أنه توفي نتيجة تعرضه للتعذيب. ولم يتم إجراء تحقيق في الظروف المحيطة بالوفاة حتى حلول نهاية العام.

وأشار تقرير ورد عن جماعة محلية لحقوق الإنسان إلى أن دورية جمركية أطلقت النار يوم 14 أكتوبر، تشرين الأول على سامي معنوق، ابن شقيق المحامي المعنى بحقوق الإنسان خليل معنوق، فقتلته هو وجوني سليمان في قرية المشيرفة، قرب الحدود السورية-اللبنانية. وقد ذكر التقرير بأن الدورية كان تلاحق مهربين في المنطقة وأنها قتلت معنوق الذي كان جالساً أمام منزله. وفي 20 أكتوبر، قام أشخاص مجهولو الهوية بتنمير الأدلة في مكان الحادث لإعاقبة أي تحقيق فيه.

قال مراقبون محليون لحقوق الإنسان، أن مسؤولين متصرفين داخل سجن صيدنايا قتلوا حوالي 50 سجيناً في 27 ديسمبر/كانون الأول، ويقال أن ضابطاً عسكرياً ومجموعة من الجنود هددوا السجناء بإطلاق النار عليهم. وتلقى السجناء التهديد بشكل جدي فاندفعوا نحو الجنود، مما أدى بالجنود إلى إطلاق النار عليهم.

لم تجري الجهات الرسمية حتى نهاية العام أي تحقيق مستقل في هذه الوفيات، عدا قضية سامي معنوق وجوني سليمان، والتي ادعت الحكومة بأنها ستتظر فيها. وحتى نهاية العام لم تطرأ على هذه القضية أي تطورات أخرى. وبالمثل، لم يجرى أي تحقيق أو تطهورات في حالات الوفاة التي حدثت عام 2007 أثناء احتجاز كل من فهد محمد عمر في يونيو/حزيران، وعبد المعز سالم في يوليو/تموز، وغفور عبد الباقى في ديسمبر/كانون الأول، ويقال أنهم توفوا نتيجة تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة على أيدي الجهات الأمنية، كذلك لم يُجرى أي تحقيق في حادث مقتل عيسى خليل في شهر نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2007، وهو أحد سكان القامشلي، الذي يقال أنه شارك في مظاهرة جرت بعد قيام احتجاج لمساندة حزب العمل الكردستاني.

ومع حلول العام لم تكن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة قد أصدرت تقريرها النهائي حول اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وإثنين وعشرين شخص آخر. وفي شهر مارس/آذار ويوليو/تموز 2007، أصدر كبير المحققين في اللجنة تقاريراً مؤقتة أظهرت تعاون الجهات الرسمية السورية مع اللجنة في هذه التحقيقات بشكل مرضي، ولم يستخلص التقرير احتمال تورط السلطات في الحادث ولم ينفي هذا الاحتمال.

بـ. اختفاء الأشخاص

وردت تقارير أثناء العام حول اختفاء أشخاص لدوافع سياسية.

أفاد تقرير صدر يوم 18 يناير/كانون الثاني عن جماعة لحماية حقوق الإنسان، أن السلطات قبضت على عبد الرحمن وزان في منتصف شهر ديسمبر 2007، فور وصوله إلى مطار دمشق الدولي. وكان وزان، وهو مهندس مدني، مقیماً في فرنسا خلال العشرين عاماً السابقة، وكان في طريقه إلى حلب لقضاء أجازة عيد الأضحى مع عائلته وإنفه بعض القضايا القانونية المتعلقة بوفاة والدته. وحتى نهاية العام، ظل سبب القبض عليه ومكان احتجازه مجهولين. إلا أن موقع الإخوان المسلمين على الإنترنت IkhwanWeb.com، ادعى أن وزان أحُجِّز بسبب معتقداته الدينية، ويُفترض أن السلطات تعتبرها معتقدات إسلامية متطرفة.

وأبلغت منظمات حقوق الإنسان أن المخابرات العسكرية السورية استدعت كمال مويل إلى دمشق في 21 فبراير/شباط لاستجوابه، ويعتمد أن حضور مويل اجتماع إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي في شهر ديسمبر عام 2007 كان سبب استجوابه. وقد اختفى مويل بعد اجتماعه مع المخابرات العسكرية السورية، وذكر مراقبو حقوق الإنسان أن المخابرات لم تطلق سراحه حتى يوم 18 سبتمبر/أيلول. وكانت الحكومة قد سجنت المويل سابقاً في الفترة ما بين 1982 إلى 1989 لتورطه مع الإخوان المسلمين.

وفي 27 مارس/آذار، وردت تقارير تشير إلى أن جهات رسمية مجهولة قامت باعتقال جراح العظام مصطفى شيخ في المستشفى الذي كان يعمل به. وتعتقد إحدى المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان بأن الاحتجاز له علاقة بمعتقداته الدينية، والتي يُعتقد أن السلطات تعتبرها معتقدات إسلامية متطرفة. إلا أن التهم الحقيقة الموجهة إلى مصطفى شيخ، والجهة الرسمية التي قامت باحتجازه، وكذلك مكان احتجازه ظلت مجهولة حتى نهاية العام.

أشارت جماعة محلية لحقوق الإنسان أن السجين سمير البحر اختفى يوم 5 يوليو/تموز 2009 أثناء وقوع حالات شغب في سجن صيدنيا، وذلك عقب محاولته التفاوض مع سلطات السجن نيابة عن زملائه السجناء. وقد تعرض البحر للضرب وُنقل من السجن في سيارة مصفحة بعد أن أبلغ مسؤولي السجن أثناء اجتماعه معهم رفض السجناء تسليم أنفسهم. وحتى نهاية العام ظل مكان احتجازه مجهولاً.

وفي ليلة 16 يوليو/تموز، أفادت منظمة لحقوق الإنسان أن ضابط شرطة من قرية اللطامنة في محافظة حماة اسمه معاوية علي الدبلان أحُجِّز هو وزميله بشار عزيز في منزل الدبلان. وظل سبب ومكان احتجاز الرجلين مجهولاً حتى نهاية العام.

وأعلنت منظمة محلية لحقوق الإنسان في 28 أكتوبر/تشرين الأول أن الجهات الرسمية قبضت على عشرة أشخاص من دير الزور خلال النصف الأول من شهر أغسطس/آب، وهم: محمد أمين الشوا (مدرسة ثانوي لمادة الرياضيات)، وبرهان جنيد (صاحب محل تجاري)، ونبيل خليوي (القى القبض عليه يوم 13 أغسطس)، وعبد الهادي السلامنة (طالب جامعي)، وبلال سفيان والشقيقان أحمد وسفيان ضميم، وإياد حسين، وحسن محمد ومحمد طه. وأوضحت المنظمة أن جميع هؤلاء الرجال هم "رجال متدينين ذي نظرية معتدلة"، وأنهم لا يمارسون نشاطات سياسية. وظل سبب ومكان احتجازهم مجهولاً حتى نهاية العام.

وفي يوليو/تموز، ذكر مراقبو حقوق الإنسان أن القوات الأمنية أطلقت سراح المواطن المصري عمرو أحمد محمد يوسف، والذي كان محتجزاً منذ شهر مايو/أيار عام 2007.

لم تحدث تطورات جديدة في قضية اختفاء خالد محمد أحمد عام 2007 أو اختفاء رامي أحمد فرحت عام 2006.

وأصلت الحكومة حجب معلومات عن حالة الأشخاص الذين اختفوا في الأعوام السابقة وعن أماكن تواجدهم، ولا يُعرف سوى القليل عن مصير هؤلاء، فلا يُعرف مثلاً أكثر من التاريخ التقريري لاختفائهم. وكان لدى الحكومة سجل طويل في مجال "اختفاء" الأشخاص، ويُعتقد أن المختفين إما توفوا أو لا يزالون رهن الحبس طويلاً الأمد. هذا ولم تتحقق الحكومة في حالات اختفاء الأشخاص، ولم تعاقب أي فرد من أفراد القوات الأمنية الذين لعبوا دوراً في تلك الاختفاءات.

وطلت الحكومة تتفىء تقاريرًا تشير إلى أن قوات الأمن "عملت على اختفاء" حوالي 17 ألف شخص في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وكان "المختفون"، وفقاً لمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، في الغالب من المحتجزين للإخوان المسلمين ونشطاء سوريين آخرين، فضلاً عن مئات اللبنانيين والفلسطينيين الذين تعرضوا للاحتجاز في سوريا أو تم اختطافهم من لبنان على أيدي القوات السورية أو المليشيات اللبنانية والفلسطينية. وقدرت المنظمة اللبنانية غير الحكومية، "حركة التضامن مع اللبنانيين المعتقلين والمنفيين (سولي)" أن عدد المحتجزين اللبنانيين في سوريا يتجاوز 600 شخص، وقامت عدة مؤسسات إخبارية أثناء العام بنقل ما جاء على لسان عضو البرلمان اللبناني فؤاد السعد الذي قال أن عدد المواطنين اللبنانيين المفقودين في سوريا بلغ 91 شخص. وصرح وزير العدل اللبناني إبراهيم نجار في مقابلة تلفزيونية معه أجريت معه في 20 أغسطس/آب، أن عدد المواطنين اللبنانيين المفقودين داخل سوريا بلغ 745 شخصاً، وأن هؤلاء ينتمون إلى فصيلتين، هما: مجرمين أدينوا باتهاماتهم التي وجهت إليهم أو ضحايا "اختفاء قسري".

أدلت زيارة رئيس لبنان ميشال سليمان لسوريا في شهر أغسطس/آب إلى اتفاق على النظر في قضايا المحتجزين، إلا أن الحكومتين لم تحققا أي تقدم آخر في هذا المضمار حتى حلول نهاية العام. وفي 7 سبتمبر/أيلول قام الوفد السوري المشارك في اللجنة اللبنانية-السورية المشتركة المسؤولة عن التحقيق في قضايا الأشخاص المفقودين بتقديم قائمة بأسماء 115 متهم لبناني مدان ومحجوز في السجون السورية؛ إلا أن القائمة السورية لم تشمل الحالات الموصوفة بـ"(الاختفاء القسري)". وحسب تقرير جمعية دعم اللبنانيين المعتقلين أو المنفيين (سوليد)، لم يقم الوفد السوري حتى نهاية العام بالموافقة الرسمية على السماح لقضاء لبنانيين بتقصيص قضايا المائة وخمسة عشر سجينًا. واستمرت مجموعة من المنظمات غير الحكومية وأفراد عائلات المحجوزين في السجون رفض قبول ادعاء الحكومة في 1999 بأن جميع المسجونين قد تم إطلاق سراحهم.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور مثل هذه الممارسات وينص قانون العقوبات على معاقبة من يمارسها. تنص المادة 28 من الدستور على أنه، "لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة"، ومع ذلك، يُقال أن قوات الأمن استمرت في استخدام التعذيب.

واستمرت منظمات حقوق الإنسان المحلية في الإشارة إلى عدة حالات قامت فيها قوات الأمن بإساءة معاملة السجناء وتعذيبهم. وذكرت التقارير أن تعذيب المحتجزين وسوء معاملتهم كانا شائعين وأنه لم يتم الإبلاغ عن الكثير من حالات سوء المعاملة. ورفض أفراد كانوا قد تعرضوا للتعذيب والضرب بالسماح بنشر أسمائهم أو تفاصيل قضياتهم خوفاً من عقاب الحكومة.

وذكر سجناء سابقون ومعتقلون وكذلك مجموعات محلية معنية بحقوق الإنسان تتمتع بسمعة جيدة أن وسائل التعذيب وإساءة المعاملة شملت الصعق بالكهرباء، وأقتalam الأظافر، وحرق الأعضاء التناسلية، وإدخال أشياء في الشرج، والضرب الذي كان يتم أحياناً بينما يكون الضحية ملتفاً من السقف، والتناوب في رش الضحية بالماء المثلج ثم ضربه في غرف شديدة البرودة، وشد ومد العارمود الفكري بصورة مفرطة، ولوبي السجين داخل إطار عجلة ثم ضرب الأجزاء المكسورة من جسمه بالسوط، واستخدام كرسى وتمثيله إلى الخلف لخنق الضحية أو لإحداث شرخ في عموده الفقري، وتعريمة السجناء من ثيابهم وعرضهم وهم عراة على الجمهور.

وقد سجلت منظمة العفو الدولية طوال الأعوام السابقة 38 صنفاً من أصناف التعذيب وسوء المعاملة المستخدمة ضد المحتجزين داخل البلاد، وذكرت منظمة العفو الدولية أن التعذيب كان يقع غالباً أثناء احتجاز المعتقلين في أحد مراكز الاعتقال المتعددة التي تديرها أجهزة الأمن في شتى أرجاء البلاد، وخاصة أثناء محاولة السلطات انتزاع الاعترافات أو المعلومات منهم. وكثيراً ما كانت المحاكم تستخدم الاعترافات المنسوبة تحت التعذيب بشكل منتظم، وكانت تعتبرها أدلة، أما ادعاءات المتهمن بتعرضهم للتعذيب، فلم يتم التحقيق فيها أبداً تقريباً.

فعلى سبيل المثال، ألقى شرطة الرقة القبض على إبراهيم الخوجة في يوم 9 يناير/كانون الثاني واتهنته بسرقة، وقالت منظمة لحقوق الإنسان، أن الشرطة قامت بتعذيب الخوجة أثناء تواجده في السجن، مما أدى إلى كسر رجله وتقطيع عظام يده. وفي شهر فبراير/شباط رفع محامي الخوجة - عبد الله الخليل- دعوى قضائية ضد الشرطة. إلا أنه وحتى نهاية العام لم يحدث أي تقدم في القضية.

وذكرت منظمات تعمل في مجال حقوق الإنسان أن ثمان نشطاء سياسيين كانوا مسجونين في سجن عدرا لاتهامهم بارتكاب جرائم سياسية قاموا في يوم 28 يناير/كانون الثاني بابلاغ قاضي التحقيق الثالث في دمشق، محمد صبحي الساعور، أثناء إحدى جلسات المحاكمة بأن مسؤولين أمنيين ضربوهم أثناء التحقيق لإرغامهم على التوقيع على اعترافات. وقد شهد الرجال على أنهم تلقوا ضربات على الوجه إضافة إلى الكلمات والصفعات، وكان هؤلاء الرجال الثمان ضمن مجموعة مكونة من 12 شخص كانوا قد وقعوا على إعلان دمشق وكانوا قد سجنوا في أواخر عام 2007 وأوائل 2008.

ورد عن مرصد حقوق الإنسان "هيومن رايتس ووتش" أن الجهات المسئولة في سجن عدرا قامت يوم 28 يناير/كانون الثاني أيضاً، بنقل علي عبد الله، وهو أحد الموقعين على إعلان دمشق، إلى فاحص طبي لتلقي العلاج لإصابة في الأذن تسبب في وقوعها المحققون. وقد رفض الطبيب الفاحص إصدار تقرير بحجة أنه لم يكن أخصائياً في إصابات الأذن.

وفي سبتمبر/أيلول احتجزت السلطات أحمد موسى الشقفي، ويقال أنه تعرض للتعذيب الذي أدى إلى وفاته، وفقاً لما ورد عن منظمة لحقوق الإنسان. ولم تعرف أسباب احتجاز وتعذيب الشقفي. وكان الشقفي مدرساً في محافظة إدلب.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

كانت الأوضاع داخل السجون سيئة عموماً ولا تتماشي مع المعايير الدولية الخاصة بالصحة والنظافة، وكان مسؤلو الأمن في بعض السجون يطالبون عائلات السجناء بالرشاوي، وظل الاكتظاظ وحرمان السجناء من الطعام من المشاكل المألوفة في عدة سجون. ولم تكن الحكومة تسمح للمراقبين الدوليين لحقوق الإنسان بزيارة السجون.

كان السجناء والمعتقلون لا يحصلون على الرعاية الطبية الملائمة، وفقاً لمنظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية، ويُقال أن بعض السجناء الذين كانوا يعانون من مشاكل صحية كبيرة حرموا من الرعاية الطبية. سلطت المنظمات المحلية والدولية الأضواء خلال العام على حالة السجين السياسي وعضو البرلمان السابق السيد عثمان حجي عثمان، والذي لقي حتفه يوم 18 فبراير/شباط، بعد مرور أيام قليلة على إطلاق سراحه من سجن المسلمين في حلب، يوم 5 فبراير، حيث كان في الحبس الانفرادي منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2007 دون أن يسمح له الاتصال بأي شخص. وكانت الجهات الرسمية قد اعتقلت عثمان في الأعوام 1995، 2002، 2005 و 2006. أما اعتقاله في نوفمبر 2007، فكان بسبب مشاركته المزعومة في تنظيم مظاهرة في عين العرب للاحتجاج على التدخل العسكري التركي في كردستان، العراق. ويقال أن صحة عثمان تدهورت بسرعة بعد تعرضه للتعذيب في السجن.

وفي 28 يناير/كانون الثاني، ألقت قوات الأمن القبض على رياض سيف، السكرتير العام للجنة الوطنية لإعلان دمشق، وكان سيف يعاني من سرطان في البروستات ومن مرض في القلب. وقد أخبر محاموه "هيومن رايتس ووتش" أن سلطات السجن أجبرت سيف عقب اعتقاله على النوم في الصالة العامة للسجن ولم تتوفر له سوى بطانية واحدة. وفي 29 أكتوبر، أصدرت المحكمة الجنائية في دمشق حكماً عليه بالسجن لمدة سنتين ونصف. وفي نهاية العام كان سيف يتلقى العناية الطبية بعد أن ظُفِّ إلى زنزانة بها سرير مبيت بجدار الزنزانة في سجن عدرا.

أبلغت جماعة محلية معنية بحقوق الإنسان خبر وفاة عبد الستار قطان في 28 أغسطس/آب، وكانت السلطات قد اعتقلت قطان ثلث مرات متفرقة قبل ذلك وسجنته لسنوات بلغ مجموعها 28 سنة. وأنباء فترة سجنه الأخيرة، تدهورت كليته دون أن يتلقى العلاج الملائم. وقام المسؤولون في سجن صيدنايا بإطلاق سراحه في شهر يونيو/حزيران 2007 بعد أن أصبحت حالته الصحية خطيرة. وكان قطان قد حاول في السابق مغادرة البلد لتلقي العلاج الطبي وزراعة كلتيه، إلا أن الحكومة منعت سفره.

لم توفر الحكومة الحماية الملائمة للسجناء والمحتجزين خلال العام، بما في ذلك أثناء الفترتين اللتين وقعت فيها حالات الشغب في يومي 5 يوليو/تموز و27 ديسمبر/أيلول في سجن صيدنايا (أنظر القسم 1-A). وقد وردت تقارير في السنوات السابقة وأشارت إلى تعرض السجناء لعمليات ضرب على أيدي سجناء آخرين، بينما وقف حرس السجن يتفرجون، وقد ذكرت منظمات معنيّة بحقوق الإنسان، على سبيل المثال، أن سجين الضمير حبيب صالح تعرض للضرب في شهر مارس/آذار 2007 على يد جابر يوسف المدان بارتكاب جنائية وأن هذا الضرب تم أمام أنظار حراس السجن والسجناء الآخرين.

توجد مراقب منفصلة لاحتجاز الرجال والنساء والأطفال، ومع ذلك وردت تقارير عن حالات جرى فيها اعتقال قاصرين وإيداعهم في سجون البالغين. وكان المحتجزون الذين ينتظرون إحالتهم إلى المحكمة، وخاصة المحتجزين لأسباب سياسية أو أمنية، يوضعون عادة في أماكن منفصلة عن السجناء المدنيين. غير أنّ السجناء السياسيين، وفقاً لمنظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية، كانوا يحتجزون عمداً في زنزانات مزدحمة مع المتهمين المدنيين والمدعى عليهم كذلك، وكانت يتعرّضون للتهديد الشفوي والجسدي. فمثلاً، تعرض سجين الضمير حبيب صالح لجرح من موس حلاقة كان سجين آخر في زنزانته قد خبأ في سريره المبيت في زنزانة السجن، وذلك في يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول. وينظر أن صالح محتجز في سجن عدرا منذ 5 مايو/أيار.

وأفاد عدد من المعتقلين السابقين أن الحكومة كانت ترفض حصول السجناء السياسيين على مواد للقراءة بما في ذلك القرآن الكريم. وكانت المراقب الخاصة بالسجناء السياسيين أو سجناء الأمن الوطني، وخاصة المتهمين بالانتماء للإسلاميين، أسوأ بكثير من تلك الخاصة بال مجرمين العاديين. وأكد المحتجزون السياسيون المفرج عنهم صدق التقارير التي أشارت إلى سوء الأوضاع في السجون، بما في ذلك الزنزانات المزدحمة وقلة الأسرة.

كان كل فرع من فروع أجهزة الأمن الأربع يدير مراكز الاحتجاز الخاصة به. وحدثت أغلبية حالات التعذيب أو سوء المعاملة في تلك المراقب وفقاً لما ذكرته منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية.

ومنعت الحكومة الجهات المستقلة من مراقبة الأوضاع في السجون أو في مراكز الاعتقال، وكانت تحظر نشر أي مواد حول الأوضاع داخل تلك المراقب، ولكنها سمحت في حالات نادرة خلال العام لمسؤولي السفارات والقنصليات بالوصول إلى السجون بموجب شروط مقيدة. ولم تسمح وزارة الشؤون الخارجية رسمياً لمسؤولي القنصليات بزيارة السجون خلال العام.

د - الاعتقال أو الاحتجاز العشوائي أو التعسفي

يحظر الدستور إلقاء القبض على الأشخاص أو احتجازهم على نحو تعسفي، لكن هذه الممارسات استمرت على أرض الواقع، وشكلت مشكلات خطيرة.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

يتجاوز دور الأجهزة الأمنية المسائل الأمنية الصرف وذلك بسبب حالة الطوارئ القائمة في البلاد منذ سنة 1963، وتبرر الحكومة استمرار العمل بقانون الطوارئ على أساس التزاع القائم مع إسرائيل والمخاطر التي تشكلها المجموعات الإرهابية. وتعد المخابرات العسكرية السورية ومخابرات الجوية السورية وكالات عسكرية.

تضم الفروع الأربع الرئيسية لقوات الأمن المخابرات العسكرية السورية وإدارة الأمن السياسي، وإدارة المخابرات العامة، ومخابرات الجوية السورية، وتستخدم مواردها المتداخلة في مراقبة المعارضة الداخلية والمواطنين العاديين. ويعمل كل فرع من هذه الفروع الأربع بشكل مستقل، وعموماً، خارج سيطرة نطاق النظام القانوني.

تتحكم وزارة الداخلية بقوات الشرطة التي تتكون من أربعة أقسام منفصلة: شرطة النجدة (الطوارئ)، وشرطة المرور، وشرطة الأحياء السكنية، وشرطة مكافحة الشغب.

ظل الفساد يمثل مشكلة خطيرة في دوائر قوات الشرطة وخدمات الأمن، إذ ذكر محامو حقوق الإنسان وأفراد عائلات المحتجزين ببرشاوى التي كان يطالبهم بها مسؤولون حكوميون، والرشاوى التي تُطلب في المحاكم والسجون في جميع مراحل العملية القضائية من أجل إصدار قرارات لصالح المحتجزين وتقديم الخدمات الأساسية لهم. وكان رجال شرطة المرور يطالبون سائقي السيارات برشاوى بشكل منظم. ولم تتوفر آليات للتحقيق في المخالفات التي ترتكبها عناصر قوة الأمن.

الاعتقال والاحتجاز

يساق الشخص إلى قسم الشرطة بعْد توقيفه وإلقاء القبض عليه لاتخاذ الإجراءات الالزمة بشأنه، ثم يُحتجز لحين تحديد موعد المحاكمة. وخلال جلسة الاستماع الأولى في المحكمة، التي قد تُعقد بعد مرور شهور أو سنوات من تاريخ الاحتجاز، قد يحصل المتهم على مساعدة محام على حسابه الخاص أو تقوم المحكمة بتكليف محام للدفاع عنه، على الرغم من أن المحامين لا يضمون السماح لهم بمقابلة موكلיהם قبل المحاكمة. وتتم محاكمة الشخص داخل المحكمة ثم يصدر القاضي الحكم. وبينما تケف القواعد المنظمة للسجن إمكانية اتصال أفراد عائلة المتهم به، إلا أن منظمات حقوق الإنسان والعائلات ذكرت أن المسؤولين لا يطبقون دائماً هذه القواعد أو يتزمون بها، وأن بعض العائلات كانت تنتظر لفترة بلغ طولها سنة كاملة قبل أن تتمكن من رؤية أقاربها. وكان للمتهمين في القضايا المدنية والجنائية حق المثول أمام المحكمة في جلسة استماع يُتخذ فيها قرار بإطلاق سراحهم مقابل كفالة مالية وضمان وتعهد شخصي. غير أن هذا الحق لم يُطبّق دائماً عبر النظام القانوني، وكان من النادر توافره للمحتجزين بموجب قانون الطوارئ.

يمنح قانون الطوارئ الصادر عام 1963 للحكومة سلطة اعتقال الأشخاص لأغراض وقائية، ويختفي الأحكام المنصوص عليها في الدستور وفي قانون العقوبات بحظر إلقاء القبض على الأشخاص واحتجازهم على نحو تعسفي، وكذلك ضرورة الحصول على إذن قضائي بتوفيق أو احتجاز شخص ما. وفي حالة الجرائم السياسية وجرائم الأمن القومي، كان الأشخاص يُعتقلون في الغالب سراً، وكانت حالات المعتقلين تُحال بشكل عشوائي وتعسفي إلى المحاكم العسكرية أو الأمنية أو الجنائية. وكان المشبوهون في هذه الحالات يُحتجزون لفترات طويلة دون توجيه لهم لهم ودون محاكمتهم، ودون السماح لهم بالاتصال بأي شخص خارج مكان الاعتقال أو الاحتجاز، وكانوا يحرمون من حق الحصول على قرار قضائي بخصوص احتجازهم قبل تقديمهم للمحاكمة. وعلى خلاف المتهمين في القضايا الإجرامية أو المدنية العادية، كان المتهمون في القضايا التي تمس الأمن الوطني لا يحصلون على خدمات المحامين قبل أو خلال استجوابهم، وكذلك طوال فترة تحضير الدفاع وتقديمه في المحكمة. وفي أغلب الحالات كان المحتجزون لا يُبلغون بالتهم الموجهة إليهم حتى لحظة توجيه التهمة إليهم داخل قاعة المحكمة، وهو أمر كثيراً كان لا يحدث إلا بعد مرور شهور على اعتقالهم. وعلاوة على ذلك، كان المتهمون في القضايا السياسية أو القضايا التي تمس الأمن الوطني يُعتقلون وتوجه إليهم تهم بموجب بنود عريضة وبمهمة في قانون العقوبات، قليلاً أن تُجرى محاكمتهم إما في المحاكم الجنائية أو في المحاكم الأمنية.

تفصي المادة 36 من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية من الحكومة السورية تبلغ الحكومات الأجنبية عندما تلقى القبض على مواطنיהם أو تاحتجزهم، ولكن الحكومة السورية كانت لا تفعل ذلك، وكانت لا تبلغ الحكومة

الأجنبية إلا بعد الإفراج عن الشخص أو ترحيله. فعلى سبيل المثال، في 7 نوفمبر/تشرين الثاني، ألقى الشرطة السورية القبض على ثلاثة رجال أردنيين وهم نضال كايد، وأيمن حوارات وأحمد أبو ضريس بسبب استفسارهم عن موقع حساسة، ولم تبلغ السفارة الأردنية، في حين أنكر مكتب رئيس الوزراء السوري بأن الرجال الثلاث كانوا محتجزين، حسب ما ذكرته صحيفة "الجورдан تايمز". ومع مرور بعض الوقت تم الإفراج عنهم يوم 23 نوفمبر.

كانت الاعتقالات التعسفية والظالمية مشكلة، إذ لم يتتوفر للمحتجزين سبيلاً للحصول على الإنصاف القانوني في حالة إلقاء القبض عليهم دون مبرر. وكانت السلطات تلجأ لقانون الطوارئ لاحتجاز الأشخاص الذين ينقدون الحكومة، وكانت تتهمهم بمجموعة واسعة من الجرائم السياسية بما فيها الخيانة. وكانت الحكومة تحاكم بعض السجناء السياسيين فيمحاكم جنائية، وهو الاتجاه الذي شرعت فيه منذ عام 2006، وذلك على الرغم من أن التهم الموجهة إليهم كانت تتعلق بقضايا أمنية لا يشملها القانون الجنائي. وعلى سبيل المثال، في يوم 29 أكتوبر جرت محاكمة أعضاء لجنة إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي الإثني عشر لنشاطاتهم السياسية المعارضية فيمحكمة جنایات دمشق الأولى. وعلى النحو نفسه حوكم حبيب صالح، المنشق والكاتب على الإنترنت، والذي كان قد اعتقل يوم 16 أكتوبر/تشرين الأول لكتاباته الناقحة، فيمحكمة جنایات دمشق الثانية يوم 1 ديسمبر.

وكان عدم السماح للمحتجزين بالاتصال بأي شخص طوال مدة الاحتجاز مشكلة كبيرة. ويعتقد أنَّ كثيرين من اختفوا في السنوات الماضية إما معتقلون طالت فترة اعتقالهم دون توجيه لهم إليهم، أو يوفروا في المعتقل. وكان الكثير من المعتقلين الذين قُدموا إلى المحاكمة محتجزين لسنوات طويلة من دون السماح لهم بالاتصال بذويهم أو بأي شخص آخر، وكثيراً ما كانت محاكماتهم غير منصفة وتقتصر للإجراءات القضائية السليمة. كانت أوامر القبض على الأشخاص وتقييشهم أو تفتيش مساكنهم لا تصدر إلا في الحالات غير المتصلة بالأمن، ولكن الشرطة كثيراً ما كانت تختطى هذا الشرط وتزعزع دواع أمنية أو حالة طوارئ تستدعي دخول المكان المراد تفتيشه. وكانت إجراءات المحاكمة تطول بسبب قلة المحاكم المتوفرة وانعدام القواعد القانونية التي تقضي بإجراء محاكمة سريعة أو التفاوض لقادري إجراءات المحاكمة المطولة وتخفيف العقوبة على المتهمين.

وفي 30 سبتمبر/أيلول، أصدر الرئيس الأسد المرسوم التشريعي رقم 69. وينص القانون الجديد على أنه في حالة الجرائم التي يرتكبها ضباط عسكريون، أو أفراد القوات الأمنية الداخلية وضباط شرطة الجمارك أثناء قيامهم بواجباتهم العادلة، تكون الجهة الوحيدة المخولة لإصدار الأمر بالقبض عليهم هي القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة. وينص المرسوم الجديد على نقل القضايا الجنائية المتعلقة ضد هؤلاء الضباط من المحاكم الجنائية إلى المحاكم العسكرية.

ويقال أن القوات الأمنية استمرت خلال العام في القبض على الإسلاميين المزعومين. وقد قدرت منظمات حقوق الإنسان المحلية أن عدد الإسلاميين المحتجزين خلال العام كان حوالي 1,600، على الرغم من أن عدد الإسلاميين الذين ظلوا قيد الحجز لم يكن واضحاً عند نهاية العام.

ويقال أن إدارة المخابرات اعتقلت 13 إسلامي في منطقة السفيرة في حلب في 22 يناير/كانون الثاني، وكان من بين الطلبة المعتقلين حاج حمزة وحسام قناعة و محمد معاذ قناعة، ومحمد رحيم، وهو مدرس في مدرسة ابتدائية، والصيدلي برकات الأسود. وحتى نهاية العام ظل مكان تواجدهم مجهولاً.

بلغت جماعة محلية معنية بحقوق الإنسان عن اعتقال الشيخ يوسف عمر المبيض في 11 يوليو/تموز ، والشيخ يوسف دين معروف بوجهات نظره المعتدلة ورفضه للعنف. وحتى نهاية العام بقي مكان تواجده مجهولاً.

واصلت الحكومة خلال العام حملتها المنظمة على نشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان. وقامت قوات الأمن، بموجب سلطة القوانين التي تجرّم العضوية والعمل في منظمات تعتبرها الحكومة غير مشروعة، بإلقاء القبض على عدد من الأشخاص الذين تربطهم علاقات مع منظمات حقوق الإنسان المحلية ومع جمعيات طلابية تنادي بالديمقراطية وكذلك مع عشرات من الأقلية الأخرى، وعلى وجه الخصوص الأكراد وأعضاء جمعية الإخوان المسلمين ومن يُشتبه في أنهم من الإسلاميين المنظرفين.

فعلى سبيل المثال، احتجزت قوات الأمن يوم 3 يناير/كانون الثاني الكاتب والصحفي العضو في لجنة إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، فايز سارة، وقد دل احتجاز سارة على استمرار الجهد الذي تبذلها الحكومة منذ عام 2007 لتحييد الحركة الجديدة الداعمة للديمقراطية. وقامت القوات الأمنية بالقبض على محمد حاجي درويش يوم 8 يناير، ومروان العش في 15 يناير، ورياض سيف يوم 28 يناير وطلال أبو دان يوم 30 يناير. وذكر مراقبو حقوق الإنسان أن السلطات قامت باعتقال هؤلاء الأفراد لحضورهم اجتماع لجنة إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي الذي انعقد في ديسمبر 2007. وفي نهاية العام كانت السلطات محتجزة هؤلاء الأفراد في سجن عدرا، مع ستة أشخاص آخرين قبض عليهم في ديسمبر 2007، لأنهم كانوا قد حضروا اجتماع لجنة إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، وهو: أحمد طعمة، أكرم البني، جابر الشوفي، محمد ياسر العيتي، علي عبد الله ووليد البني. وقامت السلطات بنقل رئيسة اللجنة فداء الحوراني، والتي كانت قد اعتقلت في ديسمبر/كانون الأول 2007، من السجن إلى مستشفى ابن النفيس يوم 25 فبراير/شباط، بعد أن عانت من مشاكل صحية. وفي 29 أكتوبر/تشرين الأول، حكمت المحكمة الجنائية في دمشق على جميع أعضاء لجنة إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي المذكورين أعلاه بالسجن لمدة عامين ونصف العام.

أبلغت منظمة محلية لحقوق الإنسان أن السلطات اعتقلت الطالب الجامعي الكردي حوزان محمد أمين إبراهيم في دمشق يوم 17 فبراير، وكان إبراهيم قد قضى قبل ذلك مدة عام في السجن بعد اعتقاله أثناء مظاهرة أمام فرع دمشق لصندوق الطفل الدولي التابع للأمم المتحدة "يونيسيف" عام 2003. وعند نهاية العام لم يكن إبراهيم قد غادر السجن بعد.

وأشارت منظمة محلية لحقوق الإنسان أن السلطات ألقت الناشط أسامة ادوار في الحسكة يوم 27 فبراير/شباط، ويُقال أن السلطات ألقت القبض على ادوار بسبب مقال كتبه وانتقد فيه الحكومة. وقد تم إطلاق سراحه يوم 3 مارس.

وفي يوم 2 مارس/آذار، اعتقلت السلطات الأمنية محمد بديع دك الباب، وهو سجين سياسي سابق يُزعم أنه عضو في جماعة الأخوان المسلمين. وكان دك الباب قد اعتقل في السابق في عام 2000 لارتباطه بالإخوان المسلمين وحكم عليه بالسجن لمدة 15 عاماً، إلا أنه حصل على إعفاء من رئيس الجمهورية عام 2005. أما احتجازه الأخير، فيُقال أنه بسبب مقالات كتبها وانتقد فيها وزير الإعلام محسن بلال. هذا وقد أطلقت السلطات سراح دك الباب في 17 سبتمبر/أيلول.

وذكرت جماعة محلية معنية بحقوق الإنسان أن جهاز الجو السوري احتجزت بيير رستم يوم 15 مارس/آذار. وكان رستم ناشطاً، وكاتباً وعضواً في الحزب الكردي الديمقراطي في البلد، وكان عضواً مجلس جماعة إعلان دمشق. وقد أطلق سراح رستم يوم 22 مارس.

وفي يوم 2 إبريل/نيسان، قام ضلّاط مجاهلو الهوية باقتياض الكردي، قيس أحمد علي، من منزله في دمشق واحتجازه. وقد أفرج عنه في 28 يوليوليو.

ورد عن مراقبين حقوق الإنسان أن مخابرات القوات الجوية السورية ألقت القبض يوم 5 مايو على همام أحمد حداد، وهو ناشط سياسي يعمل في مجال حقوق الإنسان، ويُفترض أن السبب كان كتاباته العلنية عن إساءات في مجال حقوق الإنسان. وظل مكان تواجده مجاهلاً لحين إطلاق سراحه في يوليوليو/تموز.

ويُقال أن القوات الأمنية احتجزت محمود النجار العضو المستقل في لجنة إعلان دمشق في حلب في 16 يونيو، ولم تقدم السلطات سبباً لاعتقاله وفقاً لما قيل في هذا الصدد، هذا، وقد تم إطلاق سراحه في 24 يوليليو/تموز.

ورد عن منظمة محلية لحقوق الإنسان أن جهاز المخابرات العامة اعتقل حسن يونس قاسم في 9 يوليليو/تموز، وهو عضو في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا. هذا وقد أفرجت عنه السلطات يوم 24 يوليليو.

وفي يومي 3 و 4 أغسطس/آب، قامت مديرية الأمن باعتقال جوان عبد ورائد فواز العلي ومركين مصطفى وصلاح الدين برو. وكان جميع هؤلاء الأفراد من الأكراد المقيمين في الدرباسية في المنطقة الشمالية في سوريا. وكان مكان احتجازهم مجاهلاً عند حلول نهاية العام.

أما في 11 أغسطس/آب، فقد قامت السلطات الاستخباراتية باعتقال الناشط الحقوقى وعضو إعلان دمشق غازي قدور في منزله في حلب، كما ذكر مراقبو حقوق الإنسان. هذا، وقد ظل مكان تواجده مجاهلاً حتى نهاية العام.

وفي 15 أغسطس، اختطفت القوات الأمنية مشعل تمو، رئيس حزب حركة المستقبل الكردي أثناء قيادته لسيارته بالقرب من حلب. واحتجزت الحكومة تمو في سجن انفراidi لمدة أسبوعين، ولم تسمح له خلالهما بالاتصال بأي شخص، وبعد ذلك حضر تمو جلسة قضائية في محكمة أولية في دمشق يوم 27 أغسطس، ولم توجه له أي اتهامات خلال تلك الجلسة، وكان تمو لا يزال محتجزاً في سجن عدرا في دمشق مع حلول نهاية العام.

ذكرت منظمة محلية تعمل في مجال الخدمات الإنسانية أن قوات أمنية اعتقلت طبيب الأسنان خلون حسني الجزائري وهو في منزله في دمشق يوم 26 أغسطس. والجزائري هو ابن عالم نووي معروف اسمه مكي حسني الجزائري، وقد ظل مكان تواجده مجاهلاً حتى نهاية العام.

أبلغت الصحف الأردنية اليومية أن ثلاثة رجال أردنيون هم رضال كايد، أيمن حوارات وأحمد أبو ضربس دخلوا سوريا معاً في 6 نوفمبر لقضاء عطلة مدتها ثلاثة أيام. واعتقلتهم السلطات الأمنية يوم 7 نوفمبر، لأنهم كانوا يستفسرون عن "موقع حساسة". وقد أنكرت الحكومة احتجاز الرجال الثلاثة. وكان الشبان

الثلاث قد احتجزوا دون السماح لهم بالاتصال بالعالم الخارجي لحين الإفراج عنهم في 23 نوفمبر. وقد جاء الإفراج عنهم عقب الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الأردني نادر دهبي لسوريا، حيث أثار الموضوع مع المسؤولين.

وذكر مراقبو حقوق الإنسان أن القوات الأمنية قامت في 15 نوفمبر باعتقال رجل الأعمال أسامة حمدان مكارم من السويداء، وهي مدينة صغيرة جنوب دمشق. وعند نهاية العام ظل سبب اعتقاله ومكان احتجازه مجهولاً. إلا أن المراقبين ارتأوا أن الاعتقال قد يكون مرتبطة بخلاف مالي كان مكارم قد لجأ إلى القضاء بشأنه وحكمت المحكمة لصالحه، وفي اليوم التالي لصدور قرار المحكمة، يوم 19 أكتوبر/تشرين الأول، اعتقل مكارم واحتجز لمدة يوم واحد قبل الإفراج عنه.

وذكر مراقبو حقوق الإنسان أن ضباط المخابرات الأمنية العسكرية ألقوا القبض على بسام زكية في حماة يوم 17 نوفمبر، ويزعم أن بسام زكية كان قد عاد إلى البلد من الأردن بعد قضاء فترة غير محددة في الخارج بغية الحصول على تأشيرة تتيح له العمل في السعودية. ويقال بأن بسام كان قد اتصل بالسفارة السورية في الأردن للحصول على إذن زيارة. وعند وصوله إلى حماة استدعته المخابرات الأمنية العسكرية إلى مكتبه عدة مرات قبل أن تقبض عليه في النهاية. أما سبب احتجازه ومكان احتجازه فقد ظلا غير معروفيين حتى نهاية العام.

كان كل من محمد بكور وسفيان بكور محتجزا عند حلول نهاية العام، إذ ذكر مراقبون ملhiون معنيون بحقوق الإنسان أن مديرية الأمن في حماة ألت القبض على أولاد المنشق محمد بكور، محمد وسفيان بكور، في يناير 2007، وينكر أن محمد بكور يعيش في المنفى في العراق.

وذكر مراقبو حقوق الإنسان المحليين أن السلطات أفرجت عن كوثر طيفور وعائشة أفندي في 24 أغسطس، وهما عضوتين كريديتين في حزب الاتحاد الديمقراطي. وكانت السلطات تحتجز طيفور وأفندي في سجن منذ نوفمبر 2007 دون السماح لهما الاتصال بأي شخص، وكانتا بالتالي غير قادرتين على الحصول على الاستشارة القانونية.

وأبلغت جماعة محلية معنية بحقوق الإنسان أن السلطات احتجزت غالب عامر في شهر ديسمبر/كانون الأول عام 2007، وهو عضو في مجلس المنظمة العربية لحقوق الإنسان. وقد أفرج عنه في اليوم التالي مع ثلاثة آخرين هم: يوسف صياصنة، ومحمد جبو مسالمة ومحمد زكي هويدى.

لم يكن هناك تطورات جديدة في قضية نادر صنوفي التي تعود إلى عام 2007.

ورد عن جماعة محلية معنية بحقوق الإنسان أن السلطات قالت في 13 يونيو/حزيران بالإفراج عن فائق المير، عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي السوري. وكان المير قد احتجز في طرطوس عام 2006 بسبب مزاعم عن قيامه بتوطيد العلاقات مع قوات 14 مارس اللبناني، وحكم عليه بالسجن لمدة 18 شهرا في شهر ديسمبر 2007.

وردت كذلك تقارير عديدة من منظمات حقوق الإنسان حول قيام سلطات الأمن بإلقاء القبض على مواطنين لم يكن لهم أي نشاط سيسي واضح. ولم تقدم سلطات الأمن أي معلومات حول أسباب إلقاء القبض على هؤلاء،

وفي الكثير من الحالات لم يتمكن أقارب وأصدقاء من قبض عليهم من الحصول على معلومات حول ظروف الأشخاص المحتجزين حتى حلول نهاية العام.

وذكرت مجموعة محلية معنية بحقوق الإنسان أن مديرية الأمن في الحسكة ألت القبض على طالب الفنون وليد محمد علي حسين في 7 إبريل، بقد أن كانت استدعته إلى مكاتبها عدة مرات، وظللت أسباب القبض عليه واحتجازه ومكان احتجازه مجهولة حتى نهاية العام.

لم يكن هناك تطورات جديدة في حالتي القبض على كل من محمد نعمة، الطالب في كلية الطب في دمشق، وعمر محمد خلالو، اللذين ألقى القبض عليهم عام 2007، ولم يكن هناك تطورات جديدة في حالات القبض على كل من فهد دعوش، وأحمد محمد إبراهيم ومحمد شيخموس علي (يعرف أيضا باسم الشيخ علي) والتي وقعت عام 2006.

العفو العام

لم يصدر رئيس الجمهورية أي قرارات بالعفو العام، خلافاً لما حدث في السنة السابقة، إلا أن السلطات ابتعت تقليد الإفراج عن السجناء المرضى الذين أكملوا ثلاثة أرباع مدد عقوباتهم.

كان من الفادر أن تقوم الحكومة بإدراج أسماء السجناء السياسيين في قرارات العفو التي تصدر عن رئيس الجمهوريّة من حين لآخر، إلا أنه في يوم 7 أغسطس، حصل عارف دليلة على عفو رئاسي وتم الإفراج عنه من السجن. وكان دليلة الاقتصادي السوري المعروف، مسجوناً منذ اعتقاله عام 2001، إثر مشاركته في الناشطات غير الرسمية الخاصة بحركة ربيع دمشق التي تناولت موضوع الإصلاح السياسي. وكانت السلطات قد ألت القبض عليه أساساً في 2001 لانتقاده السياسة الحكومية في كتاباته وفي تعليقاته العامة. وفي عام 2002، أصدرت محكمة أمن الدولة العليا حكماً عليه بالسجن لمدة عشر سنوات.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

يكفل الدستور استقلال القضاء، ولكن المحاكم كانت تخضع للنفوذ السياسي بانتظام، إذ ذكر المراقبون أن حوالي 95 بالمائة من مجموع القضاة كانوا من البعثيين أو من الذين لهم علاقة وثيقة بحزب البعث، وبالتالي لا يمارس هؤلاء القضاة أعمالهم بشكل مستقل.

يتكون النظام القضائي من محاكم مدنية ومحاكم جنائية تتبع وزارة العدل، ومحاكم دينية تنظر في مسائل الأحوال الشخصية مثل الطلاق والإرث. أعلى محكمة للاستئناف هي محكمة النقض. وتنتظر المحكمة الدستورية العليا في مدى دستورية القوانين واللوائح، وتنتظر كذلك في طلبات استئناف خاصة بشأن صحة وصلاحيّة الانتخابات البرلمانية، وتحاكم رئيس الجمهورية إذا اتهم بارتكاب مخالفات جنائية، ولكنها لا تنظر في طلبات استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم المدنية والجنائية. وت تكون هيئة المحكمة الدستورية العليا من خمسة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

وللحماكم العسكرية سلطة النظر في الجرائم التي يرتكبها الجنود أو عناصر فروع الجيش والشرطة وإذا كانت التهمة الموجهة لأحد الجنود أو لأحد أفراد الجيش أو الشرطة تهمة ارتكاب جنحة، يكون الحكم الذي

تصدره هذه المحاكم على المتهم النهائي. أما إذا كان متهمها بارتكاب جريمة، يكون للمتهم حق استئناف الحكم أمام الغرفة الجنائية العسكرية لدى محكمة النقض. كما تملك المحاكم العسكرية سلطة محاكمة المدنيين في القضايا التي تقوم على القانون العسكري. ويتمتع المدنيون بحق استئناف جميع الأحكام الصادرة بحقهم في الغرفة العسكرية لدى محكمة النقض. ويقر المدعي العام العسكري موقع المحكمة التي سيمثل أمامها المتهم المدني. وقد وردت تقارير بأن الحكومة كانت تعقد جلسات المحاكم العسكرية في الميدان في موقع خارج ساحات المحاكم القائمة. ويُقال أن الإجراءات الرسمية المتتبعة في هذه المحاكم كانت أقل من تلك التي تراعيها المحاكم العسكرية العادية، إذ عقدت محكمة ميدانية عسكرية جلسة لها مثلاً في أكتوبر/تشرين الأول 2007 في موقع ما في دمشق لم يُكشف عنه، وأدانت خمسة مجرمين وحكمت عليهم بالإعدام شنقاً أمام الملأ في حلب.

تتظر المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة في القضايا السياسية وقضايا الأمن الوطني وتعمل بموجب مواد قانون الطوارئ الصادر عام 1963، والذي يتيح مقاضاة أي شخص "يعارض أهداف الثورة"، ويتسبب في إيجاد "الفتنة الطائفية" ورغم أن الحكومة صرحت بأن المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة لم تعا亢 إلا الأفراد الذين لجأوا إلى استخدام العنف ضد الحكومة، فإن أغلبية المتهمين الذين مثلوا أمام هذه المحكمة حوكموا لممارستهم حقهم السياسي.

إجراءات المحاكمة

يحق للمتهمين الذين يمثلون أمام المحاكم المدنية والجنائية أن يختاروا المحامين الذين يمثّلُونَهم ويدافعون عنهم أمام المحكمة، وكانت المحكمة تعين المحامين للمتهمين الفقراء. يفترض في المتهم البرائة، ويسمح له بتقديم الأدلة لإثبات برائته ومواجهتها من يتهمه. وكانت المحاكمات علنية إلا في حالة قضايا الجرائم الجنسية أو تلك التي تتعلق بغير البالغين. ويستطيع المتهمون استئناف الأحكام الصادرة ضدهم أمام محكمة استئناف إقليمية وفي النهاية أمام محكمة التمييز. وكان صدور الحكم لصالح المستأنف أمراً صعباً لأن المحاكم كانت لا توفر نصاً حرفيًا للإجراءات القضائية، ولا توفر إلا ملخصاً للقضية من إعداد القضاة الذين يترأson جلسات المحكمة. ولا يوجد نظام هيئة ملحنين. ويستطيع المتهمون ومحاموهم الاطلاع على الأدلة المتصلة بقضاياهم التي تكون في حيازة الحكومة. غير أن محامي حقوق الإنسان أشاروا إلى أن ملفات الادعاء في القضية السياسية الحساسة التي كان يُسمح لمحامي الدفاع بالاطلاع عليها كانت في الكثير من الأحيان لا تشمل أي دليل.

ويكفل القانون الحقوق المذكورة أعلاه لجميع المواطنين في القضايا الجنائية، ولكن عدد من أقسام القانون الجنائي وقانون الأسرة يعتمد على الشريعة الإسلامية، ولا تعامل هذه النصوص من القانون الرجال والنساء بشكل متساوٍ. وتعتمد بعض قوانين الأحوال الشخصية على الشريعة بغض النظر عن دين الأشخاص المعنيين في قضية ما، إلا أن إقرار قانون للأحوال الشخصية خاص بطائفة الكاثوليك عام 2006 أدى إلى تقليل كبير في عدد القوانين القائمة على الشريعة التي تُطبق على غير المسلمين.

ولا تراعي المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة أحكام الدستور التي تقضي حماية حقوق المتهمين، ولا تخضع أحكامها للاستئناف لدى أية جهة قضائية أخرى، ويجوز لوزير الداخلية التصديق على أحكام محكمة أمن الدولة العليا أو إلغائها أو تعديليها. ويجب على رئيس الجمهورية أن يوافق على الحكم أو أن يطلب إعادة المحاكمة. كانت التهم الموجهة إلى المتهمين أمام المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة مبهمة في أغلب الأوقات، في حين حالت السلطات دون اتصال المتهمين بمحامיהם قبل المحاكمة. لا يحضر المتهم ومحاموه

المرحلة المبدئية للمحاكمة أو مرحلة التحقيق في القضية والتي يقدم المدعي العام خلالها الأدلة، عملاً بإجراءات المحاكمة المتبعة في المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة. وكان المحامون يقدمون التماسات دفاعية خطية بدلاً من الدفاع شفوي عن موكلיהם. وكانت المحاكمات تُجرى أمام ثلاثة قضاة في جلسة مغلقة لا يُسمح عادة للجمهور أو لأفراد عائلات المتهمين بحضورها. ولم يُسمح للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بزيارة المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة، ومع ذلك كان المحامون المحليون المرتبطون بمنظمات غير حكومية محلية تعمل في مجال حقوق الإنسان يترافعون في بعض القضايا للدفاع عن المتهمين. وقد سمحت السلطات لمراقبين دبلوماسيين حضور جلسات المحكمة خلال العام.

على سبيل المثال، قامت السلطات الأمنية باعتقال الشاعر المعارض الدكتور محمود حسين سارم في فبراير 2007، وكانت المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة تنظر في التهم التي وجهت إليه بعد اعتقاله في 2005 وإحالته قضيته إلى الإدعاء العسكري العام. وقد أرسل سارم فيما بعد إلى سجن عدرا، حيث ظل قيد الاعتقال لحين الإفراج عنه في 15 مارس/آذار. وفي 1 أكتوبر/تشرين الأول، قام قاض عسكري بإلغاء التهم ضد سارم في المحكمة العسكرية؛ إلا أن قضيته في المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة ظلت قيد النظر مع حلول نهاية العام. ولم تقدم السلطات دليلاً على استخدامه العنف ضد الدولة.

وقدرت منظمات حقوق الإنسان أن عدد القضايا التي تُعرض سنوياً على المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة يصل إلى مئات القضايا، وتتعلق أغلبية القضايا التي عُرضت على المحكمة خلال العام بتهم الانتماء إلى مختلف الجماعات السياسية المحظورة، والتي تشمل أحزاباً دينية مثل الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي والأحزاب الكردية السورية. وأدانت المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة أكثر من 150 مواطن وأصدرت بحقهم أحكاماً تتراوح بين ثلاث سنوات في السجن والإعدام، وهي عقوبة يجوز تخفيفها إلى السجن لمدة 12 عاماً. وعلى سبيل المثال، حكمت المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة في 5 مايو على إسماعيل الشيخة بالإعدام لانتمائه إلى جماعة الأخوان المسلمين، ومن ثم خفت الحكم إلى السجن لمدة إثنى عشرة عاماً.

وفي 14 إبريل، صدر حكماً بالسجن لمدة ثلاثة سنوات على محمد هلال أبو هوى، والذي كان محتجزاً منذ عام 2005، للكشف عن معلومات سرية.

أما تيسير ناسان، عضو حزب التحرير الإسلامي، فقد صدر حكماً عليه بالسجن في 18 إبريل، لمدة 12 عاماً بتهمتي إعاقة أحد دافع الثورة البعثية والتزوير.

وفي 5 مايو/أيار، أدانت المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة إسماعيل الشيخة من حلب وحكمت عليه بالإعدام لانتمائه إلى جماعة الأخوان المسلمين. وخففت المحكمة الحكم إلى 12 عاماً في السجن مع الأشغال الشاقة.

وفي 12 مايو، حكمت المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة على محمد عبد الحي شلبي من التل بالسجن لمدة 12 عاماً بسبب عضويته المزعومة في جماعة الأخوان المسلمين. ومن ثم تم تخفيف الحكم إلى ثمان سنوات.

ويتعاقب بالإعدام من يثبت انتتمائه لعصوية الإخوان المسلمين، ومع ذلك كانت هذه الأحكام تُخفف عادة إلى 12 عاماً في السجن.

السجناه والمعتقلون السياسيون

أدى عدم توفر المعلومات الحكومية الرسمية عن عدد السجناء والمعتقلين السياسيين إلى استمرار صعوبة تحديد أعدادهم. وكانت السلطات ترفض الكشف عن أي معلومات بخصوص أعداد أو أسماء الأشخاص المعتقلين بتهم سياسية أو بتهم تتعلق بمسائل أمنية. وقد قدرت مختلف جماعات حقوق الإنسان المحلية أن مجموع عدد المحتجزين حالياً من السجناء السياسيين والمتهمين بالانتقام إلى منظمات إسلامية يتراوح بين 1500 و3000 شخص، ورفضت السلطات الكشف عن معلومات حول أعداد أو أسماء المحتجزين بسبب تهم سياسية أو متصلة بالأمن وجهت إليهم.

قامت المحكمة منذ عام 2006، بتوجيه تهمًا جنائية إلى بعض المعتقلين السياسيين الجدد وحاكمتهم في محكمة جنائية، وبعد أن أدانتهم بلوتكاب جرائم متصلة بالسياسة أو بالأمن، كانت تعاملهم معاملة السجناء العاديين ولم تسرح الحكومة للمنظمات الإنسانية المحلية والدولية مقابلة السجناء والمعتقلين السياسيين. وقد ذكرت منظمات حقوق الإنسان أن الكثير من السجناء السياسيين الذين صدرت بحقهم أحكاماً طويلة المدى كانوا يظلون في السجون بعد انتهاء مدة العقوبة التي صدرت بحقهم.

وكان من بين السجناء والمعتقلين السياسيين مواطنون أردنيون ولبنانيون و العراقيون وفلسطينيون وغربيون، وكان التتحقق من العدد التقريري للمعتقلين الأجانب أمراً صعباً لأن فروع الأجهزة الأمنية المختلفة كانت تحتجز أعداداً كبيرة من السجناء في مراكز الاعتقال الخاصة بكل منها، ولم يكن في البلاد نظام مركزي لرصد جميع المعتقلين. وكثيراً ما كان السجناء يُحتجزون لفترة زمنية طويلة من دون محاكمة ومن دون تقديم أي معلومات عنهم إلى أسرهم. وكان من الصعب أيضاً التتحقق من الأعداد التقديرية للمساجين والمعتقلين لأن الحكومة لم ت أكد علينا على عدد الأشخاص المحتجزين الذين لم توجه إليهم تهمها، أو على عدد المحتجزين أو المعتقلين الذين يُفرج عنهم أو يصدر عفواً عنهم، أو على عدد المحتجزين الذين تصدر بحقهم في وقت لاحق عقوبة السجن. وقدرت عدة منظمات تهم بحقوق الإنسان في عام 2005 أن عدد السجناء اللبنانيين الذين ظلوا في سجون البلاد كان ما بين 25 و250 شخصاً في حين صرحت مصادر إعلامية لبنانية مختلفة خلال العام بأن العدد تراوح بين 91 و 175.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2007، ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن الحكومة وافقت على الإفراج عن عدد غير محدد من السجناء الأردنيين، بعد زيارة العاهل الأردني عبد الله الثاني إلى دمشق. وبالفعل أفرجت السلطات عن 18 سجيناً أردنياً عام 2007، إلا أنه لم يكن هناك أخبار تشير إلى الإفراج عن غيرهم. وقد نشرت صحيفة "الجورдан تايمز" تصريحاً لعبد الكريم شريدة الذي يترأس اللجنة الأردنية للدفاع عن السجناء والمفقودين، قال فيه أن عدد الأردنيين المفقودين في سوريا يصل إلى حوالي 256 شخصاً.

وفي مارس/آذار تحدث سجين سابق كان محتجزاً في محافظة الحسكة مع جماعة لحقوق الإنسان، وأبلغ الجماعة أنه التقى بقسيسين مسيحيين معتقلين منذ عام 1990. وقال هذا الشاهد أن قوات المخابرات السورية ألقى القبض على سليمان أبو خليل وأبيير شرفان في دير بيت القلعة في بيت مرعي في لبنان، أثناء قيامها بعملية لاقتحام الدير تتعلق بجنود لبنانيين كانوا قد اختبئوا هناك. ولم تتوفر أي معلومات إضافية مع حلول نهاية العام.

كان السجناء السابقون يتعرضون لما يُعرف "بحظر الحقوق"، ويبدأ حظر حقوق السجناء من يوم صدور حكم المحكمة ضدهم ويستمر حتى مرور سبع سنوات بعد انتهاء فترة العقوبة التي فُرضت عليهم في حالة

إدانتهم بلوتكاب جنائي، ومرور ثلات سنوات في حال إدانتهم بارتكاب جنحة. ومع ذلك، كانت القيد المفروضة على حقوق هؤلاء الأشخاص تستمر أحياناً على أرض الواقع حتى بعد انتهاء الفترة المحددة لها. وكان الأشخاص الذين يخضعون لمثل هذا الحظر لا يُسمح لهم بالتصويت في الانتخابات أو الترشح لتولي مناصب انتخابية أو العمل في القطاع العام. وكثيراً ما كانت تُرفض طلباتهم للحصول على جواز سفر.

وفي 23 إبريل/نيسان، حكمت المحكمة العسكرية الجنائية الأولى في دمشق على كمال لبواني بليل السجن لمدة ثلاثة أعوام إضافية بسبب حديث غير قانوني دار بينه وبين زملائه في السجناء. وفي مايو 2007 أدانت المحكمة الجنائية لبواني بتهمة تشجيع قوة أجنبية على غزو سوريا وحكمت عليه بالسجن المؤبد، ومن ثم خففت العقوبة إلى 12 عاماً. وكانت السلطات قد اعتقلت لبواني في عام 2005 عند وصوله دمشق بعد قيامه برحلة إلى الخارج مدتها ثلاثة أشهر.

الإجراءات والحلول القضائية والمدنية

يكفل القانون استقلال الجهاز القضائي والتزامه بالحياد في المسائل المدنية، غير أن المحاكم لم تكن مستقلة أو محايدة في ممارساتها على أرض الواقع. ويقول المراقبون، أن نسبة القضاة المنتسبين إلى حزب البعث أو الموالين له والذين وبالتالي لا يتمتعون باستقلالهم تبلغ حوالي 95 في المائة.

إعادة الأموال إلى أصحابها

يجوز للبلديات، وفقاً للقانون، أن تستولى على الممتلكات من أجل الصالح العام. وتقوم البلديات عادة بدفع التعويضات لأصحابها، إلا أن الكثيرين قالوا أن التعويض لم يكن عادلاً. وكان القانون يكفل للأفراد حق رفع الدعوى ضدها للبلديات للحصول على تعويض مناسب، إلا أن الأقلية القليلة هي التي كانت تحصل على أحكام منصفة لصالحها.

كانت قوات الأمن تستولي وبشكل روتيني على الممتلكات العقارية والشخصية التي تعود على المعتقلين والمحتجزين، مثل أجهزة الكمبيوتر، والهواتف المحمولة. ووفقاً لما ذكرته منظمات محلية معنية بحقوق الإنسان، كانت هذه ظاهرة شائعة لدرجة يصعب رصد أو تسجيل حالات محددة، لأن قوات الأمن لم تسجل وفقاً للقانون الممتلكات التي كانت تضع يدها عليها أو تصادرها. ورغم أن الأفراد المعتقلين كان لهم الحق من الناحية النظرية في استرجاع ممتلكاتهم عند إطلاق سراحهم، إلا أن العديد من تلك الممتلكات ظلت مفقودة.

و. التدخل العشوائي في الشؤون الخاصة للفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر القانون مثل هذه الأعمال، إلا أن قانون الطوارئ يخول أجهزة الأمن سلطة دخول المنازل وتفتيشها من دون إذن قضائي إذا كان الأمر يتعلق بمسائل أمنية لم يتم تحديدها بصورة دقيقة. وكانت أجهزة الأمن تراقب بشكل انتقائي المكالمات الهاتفية ورسائل الفاكس، وكانت تفتح رسائل البريد المُرسلة إلى المواطنين وإلى الأجانب المقيمين في البلاد، كما كانت تراقب بشكل روتيني الاتصالات الإلكترونية بما فيها رسائل البريد الإلكتروني، كما كانت تراقب وترصد تردد المواطنين على بعض المواقع الإلكترونية وأطلاعهم عليها، أو كانت تمنع وصولهم إليها.

كانت الزيارات التي يقوم بها بعض المواطنين إلى السفارات الأجنبية للمشاركة في النشاط الثقافي تخضع للرقابة من قبل الحكومة وحزب البعث اللذان كانا يحاولان تقييد هذه الزيارات، فقد وردت تقارير خلال العام أفادت أن بعض المدعوين لحضور مناسبات دبلوماسية تلقوا مكالمات هاتفية من أجهزة الأمن تأمرهم بعدم المشاركة في هذه المناسبات والأنشطة.

لم تسمح الحكومة بتشكيل أحزاب سياسية جديدة أو تصدر تراخيص لمنظمات غير حكومية تقوم على العمل السياسي، ومع ذلك، كانت الحكومة تتسامح بشأن وجود بعض الأحزاب السياسية القائمة بشكل غير مشروع، مثل حركة الاتحاد الشيوعي، وعلاوة على ذلك، كان أعضاء الأحزاب غير المشروعة، مثل حزب العمل الشيوعي، وحزب الشعب، والاتحاد الاشتراكي العربي، يتعرضون للمضايقات، ولكن السلطات كانت لا تعاقلهم بشكل آلي لمجرد عضويتهم في تلك الأحزاب، أما الأحزاب الإسلامية، فتحظر الحكومة العضوية فيها، وكان أعضاء الأحزاب الإسلامية يتعرضون إلى الاعتقال الفوري والإعدام.

كانت الحكومة تحتجز أقارب المحتجزين أو الهاربين من العدالة من أجل انتزاع الاعترافات منهم أو إرغام الهارب على تسليم نفسه، وواصلت، علاوة على ذلك، التحرش بأفراد عائلات النشطاء والسجناء السياسيين وترهيبهم. وقد وردت تقارير غير مؤكدة عن قيام أفراد الأمن بتعذيب أقارب السجناء وإجبار السجناء على مشاهدة هذا التعذيب لانتزاع الاعترافات منهم.

وفي 6 مارس، قام أحد ضباط السجن بلمس زوجة وليد البني، سجين الضمير وأحد الموقعين على إعلان دمشق، بطريقة غير ملائمة أثناء زيارتها لزوجها في سجن عدرا. وقال مراقبو حقوق الإنسان المحليون أن زوجة البني قامت على الفور بتقديم شكوى إلى الضابط المسؤول، ولكنه رفض الاستماع إلى شكاوها.

أبلغت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن قوات الأمن احتجزت زوجات ثلاثة سجناء إسلاميين في قريتي العتبية، خارج دمشق في يوم 31 يوليوز/تموز، وقد ذكرت "هيومن رايتس ووتش" أن أسماء زوجات السجناء هي: عسراة الحسين زوجة جهاد دياب، وروعة الكيلاني زوجة زياد الكيلاني، المحتجز على أيدي قوات أمن الطيران العسكري في عام 2004، وبيان صالح علي، زوجة أحمد صالح علي، المعتقل منذ عام 2005 والمحتجز في سجن صيدنايا بدعوى عضويته في جمعية "وجدت لتعزيز البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة" ولا صدار دعاوى لاضعاف المشاعر الوطنية والتحريض على التوتر العرقي والطائفي. ولم توجه تهمًا للنساء، في حين ظل مكان تواجدهن مجهولاً مع حلول نهاية العام.

القسم 2 – احترام الحريات المدنية، بما في ذلك:

أ – حرية التعبير وحرية الصحافة

يكفل الدستور حرية التعبير وحرية الصحافة، ومع ذلك، كانت الحكومة تقييد ممارسة هذه الحريات بشدة على أرض الواقع، وكانت تعتمد عند الضرورة على أحكام قانون الطوارئ التي تتعلق بهذه الحريات وتحل محل الممارسات الدستورية. وكانت الحكومة تحكم بكل صرامة في نشر وتوزيع المعلومات، وكانت تحظر انتقاد الحكومة والنقاش في القضايا الطائفية بما في ذلك الحقوق الدينية وحقوق الأقليات العرقية. وكان الأفراد الذين يعبرون عن آرائهم ويخرقون القيود التي فرضتها الحكومة يُعتقلون ويُتعرضون للضرب، الأمر الذي أدى بكتاب الصحفيين والكتاب إلى ممارسة الرقابة الذاتية. كما حاولت الحكومة الحد من النقد من خلال مراقبة المجتمعات السياسية والاعتماد على شبكات من المخبرين السريين.

كانت مواد قانون الطوارئ ومواد قانون العقوبات التي تتعرض للجرائم التي ترتكب ضد أمن الدولة تسمح للحكومة بممارسة صلاحيات واسعة لتحديد معنى عبارة "التعبير غير المشروع عن أي شيء"، ويحظر قانون الطوارئ نشر "المعلومات الكاذبة" التي تتعارض مع "أهداف الثورة"، بما يضمن أساساً أن وجهة نظر حزب البعث هي وجهة النظر الوحيدة التي يجوز لوسائل الإعلام المحلية نشرها وتداولها، كما تحظر مواد قانون العقوبات الأفعال أو الأقوال التي تحدث على الطائفية.

يقال أن القوات الأمنية احتجزت كل من عمار راشد وصالح علي وتيسير عمر في 3 مارس/آذار، وهم جميعهم مدرسين جامعيين في كلية الشريعة في جامعة دمشق، وذلك لانتقادهم العلني للفساد الحكومي ولمناصرتهم حرية التعبير. وقد أطلق سراح الرجال الثلاث يوم 5 مارس.

قيل أن السلطات قامت بإلغاء محاضرة حول حرية الصحافة يوم 25 مايو كان الصحفي مازن درويش ينوي إلقائها بعد حصوله على موافقة مسبقة من وزارة الثقافة، وكانت القوات الأمنية قد احتجزت درويش لفترة وجيزة في شهر يناير بدعوى الإساءة إلى سمعة المؤسسات الحكومية. وقد صدر ضد درويش أمراً بالسجن لمدة 10 أيام، إلا أن العقوبة خفت إلى 5 أيام.

أسس حزب الشعب الديمقراطي السوري موقعاً إلكترونياً لمنظمة الرأي (Arraee.org) على الشبكة الإلكترونية وهو موقع يتم التعبير فيه عن المعارضية، وقد ذكر هذا الموقع أن السلطات أقت القبض على تيسير كفا في ديسمبر 2007، بعد أن رفع زملاؤه في المدرسة التي كان يعمل بها تقريراً عنه للسلطات اتهموه فيه بانتقاد الحكومة أثناء حديثه معهم. وقد أطلق سراحه في 24 يناير.

كانت وسائل الإعلام تخضع لتأثير حكومي كبير، وكانت معظم بيوت النشر التي يصدر عنها صحف يومية مملوكة للحكومة أو لحزب البعث. وقد استمر نشر عدد من المطبوعات الدورية شبه المستقلة، والتي يملكها ويدبرها عادة أشخاص بارزون لهم صلة بالحكومة، بما في ذلك صحفية "صوت الشعب" التابعة لحزب الشيوعي ضمن الجبهة القدمية الوطنية، وكذلك صحفية "الوحدي" الناطقة باسم الاتحاد الاشتراكي ضمن الجبهة القدمية الوطنية، وصحيفة "الوطن" اليومية التي يملكها أفراد، وصحيفة "الاقتصاد"، وصحيفة "الخبر"، وكانت صحفية "الخبر" وصحيفة "الاقتصاد" تنتقدان أحياناً سياسات الحكومة الاقتصادية وأدائها الاقتصادي. وحظرت الحكومة جميع المطبوعات الناطقة باللغة الكردية، رغم أنه كان هناك تقارير معتمدة بأن مطبوعات من هذا المثل لا زالت متوفرة في الدولة. وطلت وزارة الإعلام ترفض منح التراخيص لنشر مجلة تجارية أسبوعية، اسمها "الأسبوع الاقتصادي"، ومجلة "الرياضة والشباب"، وهي مجلة جديدة تصدر للشباب المحبين للرياضة.

كانت وسائل الإعلام المطبوع والإلكتروني تنتقد أحياناً أداء حزب البعث والحكومة، وكانت تنشر مقالات تتعرض فيها بصرامة لطائفنة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفساد في قطاعي الطاقة والاتصالات، وكانت وسائل الإعلام تغطي بعض التطورات الإسرائيلية الفلسطينية بطريقة واقعية، ولكنها كانت تغطي تطورات أخرى بشكل انتقائي من أجل تأييد وجهات النظر الرسمية. فقد وصفت وسائل الإعلام المحلية مثلاً الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة الفلسطينية بأنها "عدوان"، و"إرهاب دولة"، و"مذابح إسرائيلية"، فيما وصفت الإجراءات الفلسطينية بأنها "مقاومة".

كانت بعض المحطات الإذاعية ومعظم شركات التلفزيون مملوكة للحكومة أو لحزب البعث وتدار من قبل أحدهما، وكانت بعض المحطات ضمن القطاع الخاص مثل إذاعة "المدينة" وقناة "الدوني" و"الرأي" التليفزيونيتين، وكانت وزارة الإعلام تراقب البرامج الإخبارية التي تبثها شركات الإذاعة والتلفزيون عن كثب لضمان تمسكها بسياسات الحكومة. ولم تكن الحكومة تتدخل في بث الإذاعات القادمة من الخارج، وكانت أجهزة ووسائل استقبال البث المرئي عن طريق الأقمار الصناعية متوفرة ومستخدمة بشكل واسع.

ظللت القوات الحكومية تمارس نشاطاً يماثل النشاط الذي كانت تمارسه في السنوات السابقة، وكانت تعتجز وتعتقل وتضايق الصحفيين وغيرهم من الكتاب الذين يدرجون في تقاريرهم معلومات تعتبرها الحكومة راوة للدولة، وشملت هذه المضايقات التي مارستها الحكومة منع الصحفيين من دخول البلاد مرة أخرى أو طردهم من وظائفهم بسبب علاقات كانوا لها مع المنظمات الدولية أو وضع العرائض أمام دخولهم البلاد مرة أخرى وعدم الاستجابة إلى طلبات اعتماد الصحفيين. كما قامت الحكومة باعتقال صحفيين وغيرهم من كتبوا باللغة الكردية أو لصالح حقوق كردية إضافية.

ذكرت جماعة محلية معنية بحقوق الإنسان أن المخابرات العسكرية حجزت الناشط عدنان حمدان، رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في 13 مارس، ولكنها أطلقته سراحه في 15 مارس.

وقد أطلقت سلطات الأمن العام في القامشلي باعتقال الكاتب خالد جميل محمد في 11 يونيو، حسب ما ورد عن جماعة محلية معاينة بحقوق الإنسان، وأثناء احتجاز خالد جميل محمد، أمرت السلطات محمد بأن يطلب من عائلته إحضار جواز سفره، ونسخة من آخر كتاب له، إضافة إلى نصوص المحاضرات التي ألقاها، وذلك من أجل تسليمها للسلطات. وظل مكان تلك الأشياء مجهولاً حتى حلول نهاية العام، ولم يكن واضحاً إذا كانت هذه الأشياء لا زالت في حوزة السلطات. وظل محمد محتجزاً حتى نهاية العام.

وذكر مراقبو حقوق الإنسان أن السلطات احتجزت الصحفي السوداني هاشم عثمان، محرر مجلة فضاءات دولية ، في 20 يونيو/حزيران، بدون سبب معروف، وكانت هذه المجلة تنشر في سوريا على مدى ثلاث أعوام، وقد أطلق سراح عثمان في 21 يونيو ومن ثم سافر إلى الخرطوم في السودان في اليوم نفسه.

وقيل أن السلطات قامت بإطلاق سراح الشاعر الكردي محمد عيسو في 13 مارس، وكان عيسو محتجزاً دون السماح له للاتصال بأي شخص منذ عام 2006. وكان السبب المزعوم لاعتقاله هو الشعر الذي كان يكتبه باللغة الكردية وتشجيعه المزعوم لفتنة الطائفية.

وفي نوفمبر تعرض صحي ي يعمل في إحدى الصحف اليومية المحلية إلى سحب مسؤولياته التحريرية لاجتماعه مع مؤسسات إعلامية دولية. ولم تكشف المصادر عن اسم الصحفي أو الصحيفة التي يعمل بها بهدف حمايته.

وفي نوفمبر أيضاً أقيل صحفي خاص مستقل بعد انتقاده للحكومة من مركزه التحريري. ولم تكشف المصادر عن اسم الصحفي أو المؤسسة الصحفية من أجل حماية الشخص المعنى.

كانت وزارة الإعلام ووزارة الثقافة والإرشاد القومي تمارسن الرقابة على الصحف المحلية وعلى الصحف الأجنبية المستوردة قبل توزيعها أو استيرادها، وكانت الوزارات تمنع توزيع تلك الصحف إذا تضمنت مواداً حساسة أو ناقحة، وكان نشر أو توزيع أية مواد يعتبرها مسؤولة الأمن تشكل تهديداً أو إهراجاً لكيان

المسؤولين الحكوميين محظوراً، وكانت الرقابة تمارس عادة بقدر أكبر من الصراامة على المواد المنصورة باللغة العربية، كما كان الصحفيون يمارسون الرقابة الذاتية.

في شهر فبراير، أوقفت وزارة الإعلام، ولفترة قصيرة، توزيع ثلاثة صحف لانتقادها لسياسات الحكومة، وهي المجلة الشهرية "الحل"، ومجلة "الاقتصاد والمجتمع" و"الدبور"، وهي مجلة ساخرة أسبوعية. وقد أوقفت وزارة الإعلام توزيع "الحل" مرة أخرى في أغسطس، وكان الحظر لا يزال قائماً عند حلول نهاية العام. وبعد 30 سبتمبر، منعت الحكومة توزيع جريدة "الحياة" وهي جريدة سعودية تصدر في لندن، ثم حجبت موقع الحياة عدة أسابيع بعد ذلك. هذا، واستمرت الحكومة في تطبيق قرارها الصادر في 2007 حول منع توزيع صحيفة "الشرق الأوسط"، وهي صحيفة سعودية تصدر في لندن. ومع حلول نهاية العام ظلت الصحفيين غير متوفرين.

أغلق موقع "داماس بوست" لبضعة أسابيع في منتصف العام، وهو موقع إخباري معتدل، ولم تقدم أي مبررات لذلك. وفي إبريل، أغلق الموقع الإلكتروني المسماً "سiria لايف" من قبل السلطات، ومرة أخرى، لم تقدم أسباب محددة لذلك. إلا أن صاحب الموقع ومحرره صرّح أنه لن يستطيع أن يعمل "تحت هذه الظروف".

في 2007 أغلقت الحكومة قناة الشام التي يملكها عضو مجلس الأمة أكرم الجندي، ولم تقدم أسباب إغلاق القناة، وقد نقلت قناة الشام عملياتها إلى مصر، وكانت تبث برامجها إلى داخل سوريا مع حلول نهاية العام.

يحظر القانون نشر معلومات "غير صحيحة،" خاصة إذا تسبّب نشرها في حدوث "اضطرابات عامة"، أو إذا ضرّ للعلاقات الدولية، أو أساء إلى كرامة الدولة والوحدة الوطنية، أو أثر على الروح المعنوية للقوات المسلحة أو الحق الأذى بالاقتصاد الوطني وسلامة النظام المالي." ويتعزّز الأفراد الذين ثبتت إدانتهم بتوزيع معلومات من هذا القبيل إلى حكم بالسجن لفترات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، إضافة إلى دفع غرامة مالية تتراوح بين 500,000 إلى 1 مليون ليرة سورية (10,000 إلى 20,000 دولار أمريكي). وكانت الحكومة تستخدم هذه القوانين خلال العام لقمع النقد. كما يفرض القانون عقوبات مشددة على المراسلين الصحفيين الذين لا يكشفون عن مصادرهم الحكومية استجابة لطلبات حكومية بالكشف عن هذه المصادر.

حرية الانترنت

اعتمدت الحكومة على قوانينها الخاصة بالصحافة والنشر وعلى قانون العقوبات وقانون الطوارئ لفرض الرقابة على الوصول إلى شبكة الانترنت. وكانت الانترنت متوفّرة بشكل متسع من خلال نظامي "الدايل أب" والتوصيل اللاسلكي السريع. أما مقاهي الانترنت فكانت منتشرة بكثافة في جميع المدن الرئيسية. وكانت الحكومة تراقب استخدام شبكة الانترنت، كما كانت في بعض الحالات تحول دون الوصول إلى موقع على الشبكة أو إلى البريد الالكتروني المتاح على الشبكة إذا رأت إن هذه المواقع أو المراسلات الالكترونية تتضمّن أو تنقل معلومات تُعتبر حساسة من الناحية السياسية.

ذكرت مجموعة دولية تعمل في مجال حقوق الإنسان أن الشركات الثلاث العاملة في البلاد لتوفّر خدمات الاتصال عبر شبكة الانترنت تحول دون الوصول إلى طائفة متنوعة من الواقع الالكتروني. وكانت الحكومة تقيد الوصول إلى موقع الكتروني تتعلق بجماعات المعارضة الكردية وكلّا من جماعة الإخوان

ال المسلمين وجماعة الإخوان المسلمين السورية. كما كانت تفرض القيود خلال العام على الوصول إلى وسائل إعلام إلكترونية أخرى متنوعة تشمل موقع "أمازون دوت كوم" وموقع "فيسبروك" للتواصل الاجتماعي وموقع "يوتيوب" وموقع بعض الصحف العربية مثل "الشرق الأوسط" وخدمات الاتصال الهاتفي عبر الشبكة "سكايب"، وخدمات إخبارية إلكترونية مثل "ليفانت نيوز دوت كوم". وظل موقع "ألفورسيرايا دوت أورغ" (All4syria.org) المنادي بالإصلاح غير متاح منذ 2004.

وفي إبريل حجبت السلطات موقع "سيريان نيوز" Syrianews.com لمدة عشرة أيام، حسب تقرير جماعة محلية لحقوق الإنسان.

حكمت المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة في 10 مايو/أيار، بالسجن لمدة ست سنوات على طارق بياسي بسبب نشره ملاحظات ناقحة للحكومة على الإنترنت. وفيما بعد خفت العقوبة إلى ثلاثة سنوات. وقد ذكر مراقبون محليون لحقوق الإنسان، أن قوات المخابرات الأمنية العسكرية في طرطوس استدعت بياسي في يوليو/تموز 2007 ، وهو ابن السجين السياسي السابق عمر بياسي، بسبب ملاحظات كان قد أدلّى بها في منبر للنقاش على الإنترنت. وقد اعتقلته السلطات ونقلته إلى دمشق واحتجزته دون السماح له بالاتصال بأي شخص لمدة أشهر. وقبل ذلك، كانت المخابرات العسكرية قد اعتقلت بياسي في يونيو/حزيران 2007 بسبب إشارته للخدمات الأمنية على الإنترنت بعبارات مهينة.

ورد في موقع إيلاف Elaph.com خبر مفاده أن السلطات أغلقت موقع نزاهة دوت كوم في 15 أغسطس، واحتجزت ناشر الموقع، عبد الله علي سليمان لمدة 13 يوماً. وكان موقع Nazaha.com الذي أسس في 2005 كثيراً ما يتعرض لهجمات من الشبكة. وفي فبراير 2007 تم تدمير أرشيف الموقع بواسطة "الهاكرز" الذين استطاعوا اختراق التدابير الأمنية للموقع وتخربيه.

ألقي ضباط الأمن القبض على حبيب صالح يوم 16 أكتوبر، لنشره "أكاذيب عن الدولة والتقليل من شأنها". وكان صالح، وهو أحد المساهمين في موقع "إيلاف دوت كوم"، قد سُجن في الفترة من مايو إلى سبتمبر لنشره مقالات على الإنترنت انتقد فيها الحكومة. وكانت السلطات قد ألقت القبض على صالح في السابق في عامي 2001 و 2005 بتهم مشابهة. وقد عقدت المحكمة جلسة مبدئية واحدة في 1 ديسمبر حضرها صالح في المحكمة الجنائية الثانية في دمشق، إلا أن قضية صالح لم يحدث فيها أي تطورات إضافية حتى حلول نهاية العام.

كانت التطورات في قضية كريم عربجي قليلة، وكانت المخابرات العسكرية في فرع "منطقة" قد احتجزته في شهر يونيو 2007 بدعوى تنظيم الحوار على موقع "أخوية نت" Akawia.net، وهو موقع اجتماعي وسياسي له شعبية عند الشباب. وقد قالت منظمات مختلفة معنية بحقوق الإنسان، أن عربجي كان محتجزاً في سجن صيدنايا العسكري استعداداً لمحاكمته يوم 8 يونيو أمام المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة. إلا أن المحكمة لم تتعقد في يونيو، ولم يتم تحديد تاريخاً جديداً لمحاكمة عربجي. هذا ولم تطرأ على القضية أي تطورات إضافية مع حلول نهاية العام.

الحرية الأكademie والمناسبات الثقافية

قيدت الحكومة الحرية الأكademie والمناسبات الثقافية. ولم يُسمح للأساتذة والمدرسين عموماً بالتعبير عن أفكار مناوئة لسياسات الحكومة، غير أن السلطات كانت تسمح بقدر أكبر نسبياً من حرية التعبير على مستوى

الجامعة، إلا أن الحكومة فوضت قيوداً على الجامعات العامة حدث من قدرة هذه الجامعات على التعامل مع المراكز الثقافية الأجنبية. وكان أعضاء حزب البعث يُفضلون ويُهِنّدون على غيرهم لدى القبول في الجامعات.

ذكر تقرير لإحدى المنظمات المحلية المعنية بحقوق الإنسان أن القوات الأمنية احتجزت في 3 مارس ثلاثة مدرسين جامعيين في كلية الشريعة في جامعة دمشق، هم عمار راشد وصالح علي وتيسير عمر، وذلك لانتقادهم العلني للفساد ولمناصرتهم لحرية التعبير. وكان الرجال الثلاث لا يزالون محتجزين مع حلول نهاية العام.

وكانت وزارة الثقافة والإرشاد الوطني تمارس الرقابة على الأفلام السينمائية وكان لها حق الموافقة على الأفلام التي تُعرض في المراكز الثقافية التي تديرها السفارات الأجنبية.

بـ. حرية التجمع السلمي والانساب إلى الجمعيات

حرية التجمع

يكفل الدستور للمواطنين حق التجمع، غير أنّ أحكام قانون الطوارئ حلت محل هذا الحق الذي لم تاحرمه الحكومة في ممارساتها على أرض الواقع، وكان تنظيم المظاهرات أو تنظيم أي تجمع لأكثر من ثلاثة أشخاص يتطلب الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية. وذكرت منظمة "هيومان رايتس ووتش" أنّ الحكومة كانت تقوم بصورة روتينية خلال العام بحظر وتعطيل الاجتماعات التي كان يعقدها نشطاء في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وكانت الغالبية من المظاهرات العامة تُنظم من قبل الحكومة أو حزب البعث.

كانت الحكومة تتطلب من المنابر السياسية ومجموعات النقاش الحصول على موافقتها مسبقاً بغية تنظيم المحاضرات والندوات، وكانت تتطلب منها كذلك تقديم لائحة بأسماء جميع الحضور، وعلى الرغم من هذه القيود قامت عدة جماعات محلية مهتمة بحقوق الإنسان أو تنتهي إلى المجتمع المدني بعقد اجتماعات دون التسجيل لدى الحكومة أو الحصول على موافقة مسبقة منها على هذه الاجتماعات. وكانت الحكومة في حالات كثيرة تتخذ إجراءات لتعطيل مثل هذه التجمعات أو لمنعها. فعلى سبيل المثال، فرق الشرطة المحلية في 31 ديسمبر/كانون الأول، مظاهرة سلمية قام بها صحافيون احتجاجاً على العنف في غزة، وكان الصحافيون متخصصين في رابطة الصحفيين في دمشق وكانوا قد طلبوا تصريحاً بذلك من وزارتي الداخلية والإعلام، إلا أن رئيس الرابطة هو الذي طلب من الحكومة فض هذا الاعتصام لأن الرابطة لم تصرح به.

تضمنت المظاهرات التي حدثت خلال العام مظاهرات سمحت بها أو نظمتها الحكومة.

ففي يومي 21 يناير و23 فبراير، على سبيل المثال، لم تتدخل الحكومة في مظاهرات حدثت في مخيم يرموك لللاجئين الفلسطينيين في ضواحي دمشق احتجاجاً على أعمال قاتل بها إسرائيل في غزة والضفة الغربية.

وفي يومي 3 و 5 مارس، وافقت الحكومة على قيام مسيرة في كل من دمشق وحمص، على التوالي، للاحتجاج على الحصار المفروض على غزة.

وذكرت منظمة محلية معنية بحقوق الإنسان أن السلطات قامت في 6 مارس بفض تجمع لعائلات كردية كانت تنتظر أمام المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة لحضور جلسة خمس ناشطين أكراد، وكانت المحكمة قد غيرت تاريخ المحاكمة ولم تبلغ عائلات المتهمين بذلك. وقد اعتقلت السلطات عشرات من هؤلاء الأفراد، إلا أنها أطلقت سراحهم بعد بعضاً من ساعات.

وورد عن مراقبين حقوق الإنسان أن القوات الأمنية قامت يوم 8 مارس بإطلاق الرصاص تحذير وتفريق تجمع في عين العرب احتفالاً بيوم المرأة العالمي واستخدمت الغاز المسيل للدموع أيضاً لتعطيل هذا التجمع.

وفي 17 إبريل / نيسان منعت الشرطة حوالي 400 طالباً من القيام برحلة للساحل كانت قد نظمتها جامعة دمشق، وأصدرت الشرطة أمراً للطلبة المتجمعين أمام كلية الطب، بدخول مبني الكلية.

وفي 19 إبريل، قامت اللجنة السورية لدعم السجناء السوريين في سجون إسرائيل بتنظيم مظاهرة أمام مكتب اللجنة العالمية للصليب الأحمر في دمشق لم تتدخل فيها الحكومة، وقام المتظاهرون أثناءها بحمل الشموع.

وقامت منظمات شبه حكومية يوم 15 مايو / أيار بتنظيم عدداً من التجمعات الكبيرة في المدن الكبرى للاحتجاج على مرور ستون عاماً على تأسيس إسرائيل.

وأبلغ مراقبون محليون لحقوق الإنسان في 24 أغسطس، أن حوالي 2000 من الأفراد العاملين في القوات الأمنية والعسكرية منعوا مجموعاً كبيراً من المتظاهرين من التجمع أمام منزل مشعل تمو، رئيس حزب حركة المستقبل الكردية، وكان المتظاهرون يعبرون عن احتجاجهم على قيام الحكومة باعتقال تمو يوم 15 أغسطس.

يُقدر أن عدداً من الأشخاص يتراوح عددهم بين 1000 و 2000 شخص تجمعوا في أحد ميادين دمشق يوم 30 أكتوبر دون تدخل من الحكومة للاحتجاج على الغارة العسكرية المزعومة التي قام بها الأميركيون يوم 26 أكتوبر على بلدة أبو كمال التي تقع على الحدود السورية-العراقية. وقد أشار المراقبون إلى أن الحكومة سمحت لموظفيها بترك مكاتبهم في حين قام عدد من المدارس الثانوية والجامعات بصرف الطلبة للتأكد من تجمع عدد كبير من الأشخاص.

وفي 2 نوفمبر، نظم تحالف مكون من أحزاب كردية سياسية معارضة من بينها حزب الـ يكيتي، احتجاجاً على المرسوم رقم 49، وهو القانون الذي يحد من حقوق الملكية المحدودة أصلاً على امتداد حدود البلد. وكان من المزمع أن يتم الاحتجاج أمام مبنى البرلمان في دمشق، ولكن عندما كان النشطاء الأكراد يتجمعون في نقطة انطلاق قريبة من مبنى البرلمان وعندما شرعوا في مسيرتهم متوجهين نحو البرلمان، تعرضوا لهجوم عليهم من المخابرات العسكرية ومن وحدة القوات الخاصة التابعة للشرطة، وكانت نتيجة ذلك اعتقال 192 شخص تم إطلاق سراحهم بعد حوالي 12 ساعة. وينظر أن القوات مارست ضبط النفس في استخدامها للعنف، إلا أن الشرطة استخدمت سلاحاً ضد فرد واحد أصابه بصدمة كهربائية في حجرته.

وفي احتجاج أقيم للترحيب بمبشيل عون، رئيس تكتل التغيير والإصلاح اللبناني، تجمع بموافقة الحكومة عدد من الطلاب وأولياء أمورهم وصحفيون يتراوح عددهم من حوالي 3,000 إلى 5,000 شخص في المنطقة المسيحية في مدينة دمشق القديمة. وذكر المراقبون أن الحكومة قامت بصرف الطلاب من المدارس لتأمين مشاركة عدداً كبيراً في هذا الحفل.

كانت الحكومة اعتباراً من 27 ديسمبر حتى نهاية العام، تعمل على تشجيع العديد من المظاهرات السلمية الضخمة احتجاجاً على أعمال إسرائيل في غزة، وكثيراً ما كانت الحكومة تغلق المدارس وتقوم بتسريح موظفي الحكومة من مكاتبهم في محاولة منها لزيادة عدد المشاركون في تلك المظاهرات، وهو ما كانت تفعله خلال العام بالنسبة لاحتجاجات أو مظاهرات أخرى.

عند حلول نهاية العام لم تكن الحكومة قد وجهت تهم للمشارkin في المظاهرات التي تمت عام 2006 والتي أدت إلى تدمير السفارة النرويجية وتبثت في أضرار جسمية للمبني الذي توجد به سفارة الدانمرک، وسفارة التشيلي وسفارة السويد. وقد تلقت السفارات من الحكومة تعويضاً مالياً، إلا أن مصادر دبلوماسية ذكرت أن هذا التعويض لم يكن كافياً لتغطية التكاليف الفعلية لترميم المبني وإصلاحه.

حرية الانساب إلى الجمعيات

يسمح الدستور بوجود جمعيات خاصة، لكنه يمنح الحكومة أيضاً حق تحديد نشاطات هذه الجمعيات، وكانت الحكومة تقيد حرية تكوين الجمعيات والانساب إليها على أرض الواقع، وكانت تقتصي من الجمعيات الخاصة التسجيل مسبقاً لدى السلطات، إلا أن طلبات التسجيل كانت تلقى الرفض غالباً أو لا يتم اتخاذ قرار بشأنها، ويفترض أن أسباب ذلك كانت سياسية. كان عدد المنظمات المحلية المعنية بحقوق الإنسان 14 منظمة لم تمارس أي منها خلال العام عملياتها بموجب ترخيص، وأفادت التقارير الصحفية أن السلطات لم تصدر أي ترخيص لجمعية مستقلة للصحفيين العاملين مع وسائل الإعلام العربية الإقليمية حتى حلول نهاية العام، وواصلت الحكومة جهودها للhilولة دون تحقيق أهداف الصحفيين لتأسيس تلك الجمعية التي سعوا من أجلها لمدة ست سنوات.

وعلاوة على ذلك، لم تسمح الحكومة بتأسيس أحزاب سياسية مستقلة، ولم تصدر تراخيص للمواطنين الذين كانوا يسعون في الأعوام القليلة الماضية لتأسيس أحزاب سياسية، وكانت الحكومة تتسامح في ممارستها تجاه بعض الأحزاب السياسية، مثل حركة الاتحاد الشيوعي، وعلاوة على ذلك، كانت هناك أحزاب غير قانونية مثل حزب العمل الشيوعي، وحزب الشعب، وحزب الاتحاد العربي الاشتراكي، وكان المنتسبون لتلك الأحزاب يتعرضون لبعض المضايقات ولكنهم لم يتعرضوا للقبض عليهم بسبب انتسابهم لتلك الأحزاب. وتحظر الحكومة الانتماء إلى الأحزاب الإسلامية، وكان أعضاء تلك الأحزاب يتعرضون إلى ألقاء القبض عليهم فوراً وإلى الإعدام.

كانت الحكومة توافق على تسجيل بعض الجماعات التي لا تمارس نشاطاً سياسياً أو نشاطاً آخر يُعتبر حساساً، وكانت الحكومة تقيد نشاط الجمعيات وأعضائها، ولم تكن مجالس الإدارة التنفيذية للجمعيات المهنية مستقلة.

ورد عن إحدى منظمات حقوق الإنسان أن المحكمة الدستورية العليا لأمن الدولة حكمت على تيسير نعسان في 18 مارس بالسجن لمدة 12 عاماً لانتسابه لمنظمة "أسست بهدف تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة،" ولمعارضة أهداف الثورة والتزيف، ويُزعم أن تيسير نعسان كان عضواً في حزب التحرير الإسلامي، وفي نفس اليوم الذي صدر فيه الحكم ضد تيسير نعسان صدر حكم بالسجن ضد خمسة أفراد آخرين، هم: هلال حميد وعادل أحمد حاج وجامعة حسين شحادة وياسر حميد صالح، ومحمد القلوي، وكانت عقوبة السجن الصادرة ضد هؤلاء الأشخاص تتراوح بين 7 سنوات و 12 سنة، وذلك لعضويتهم المزعومة

في منظمة "أسست بهدف تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة". وكان هؤلاء الرجال محتجزين منذ عام 2005.

في يوم 2 نوفمبر، ردت محكمة التمييز حكماً كان قد صدر عن المحكمة الجنائية الثانية في دمشق ورفضت التأكيد عليه، وكانت المحكمة الجنائية الثانية قد رفضت طلب ميشيل كيلو ومحمد عيسى للإفراج عنهم من السجن قبل انتهاء فترة الحكم. وكانا كيلو وعيسى قد اعتقلوا في عام 2006 وحكم عليهما في شهر مايو 2007 بالسجن لمدة ثلاثة سنوات بتهمة "إضعاف المشاعر الوطنية". وقبل إطلاق سراح كل من كيلو وعيسى، قام المدعي العام باستئناف الحكم. وفي 15 ديسمبر، حكمت محكمة التمييز في جلسة استئناف ضد إطلاق سراح المتهمين المبكر، ونصت على ضرورة إتمام فترة الحكم بأكملها.

ت. الحرية الدينية

يكفل الدستور الحرية الدينية، وكانت الحكومة تحترم عموماً هذا الحق في ممارساتها، ولكنها كانت تفرض بعض القيود، إذ لم تحبذ الحكومة الدعوة العلنية للدين، وكانت تراقب الجماعات التي تعتبرها إسلامية متشددة. وأفادت منظمات حقوق الإنسان بأن السجناء المتهمين بالتط ama; الإسلامي يتعرضون إلى التعذيب وسوء المعاملة في الأماكن التي يحتجزون فيها، وواصلت الحكومة تطبيق الحظر الذي كانت فرضته عام 1964 على طائفة "شهود يهوه"، إلا أن أعضاء هذه الطائفة استمروا في ممارسة دينهم في الأماكن الخاصة.

لا يوجد للدولة دين رسمي، بيد أن الدستور يقتضي أن يكون رئيس الجمهورية مسلماً، كما ينص الدستور على أن يكون الفقه الإسلامي مصدراً رئسياً للتشريع. وبشكل المسلمين السنة حوالي 74 في المائة من مجموع السكان. وتشكل الفئات الأخرى من المسلمين التي تشمل العلوبيين والإسماعيليين والشيعة حوالي 13 في المائة من عدد السكان، أما الدروز فيشكلون حوالي 3 في المائة من السكان، وتشكل المذاهب المسيحية المختلفة الأخرى نسبة الـ 10 في المائة المتبقية.

يجب على جميع الأديان والهيئات الدينية أن تسجل نفسها لدى الحكومة، وكانت الحكومة تراقب عمليات جمع الأموال التي تقوم بها تلك الهيئات، وكانت تقضي من جميع الجماعات الدينية الحصول على ترخيص لجميع لقاءاتها، ماعدا ما يُعقد منها لغرض العبادة، وينص الدستور على الفصل بين المؤسسات الدينية والدولة، غير أن الحكومة كانت تتدخل بصورة روتينية في شؤون الجماعات الدينية وتحكم فيها وترافقها، كما كانت تعين المفتى الأعلى وتحكم فيه وترافقه. وكانت الجماعات الدينية تتجنب عادة أي تورط من جانبها في الشؤون السياسية الداخلية.

كانت الحكومة تمتلك عادة عن التدخل في القضايا والمسائل الدينية البحتة، غير أن إحدى منظمات حقوق الإنسان المحلية أفادت بأن المخابرات العسكرية السورية قامت في شهر فبراير، في محافظة دير الزور في شمال شرق البلاد، باعتقال عدداً من المواطنين لمعارضتهم للتبرير الشيعي في منطقتهم، وعلى وجه الخصوص في بلدة خللة. وأفادت جماعة حقوق الإنسان أن المحتجزين كانوا من أتباع المذهب الصوفي المعتمد. وتم التعرف على ثلاثة من المحتجزين وهم طارق حسن (مهندس مدني)، أحمد طعمة (طبيب أسنان)، وأحمد الرمح (مدرس ومحتجز في مسجد مصعب ابن عمير في دير الزور). كانت الحكومة تحول دون التحاق اليهود بالعمل لدى الحكومة لدواعي الأمن العام، وكانت تمنعهم كذلك من الالتحاق بالقوات المسلحة والاتصال بإسرائيل. وكان اليهود أيضاً الأقلية الدينية الوحيدة التي يحمل أعضاؤها جوازات سفر وهويات شخصية تبين فيها الدين، وكان يتعين على المواطنين اليهود الحصول على تصريح من هيئة الأمن

قبل السفر إلى الخارج، وكانوا يعانون كذلك من الرقابة الحكومية المفرطة عند محاولتهم الحصول على رخص، أو سندات ملكية أو غير ذلك من المستندات الرسمية. وكانت الحكومة تطبق قانوناً يحظر تصدير التراثات التاريخية والثقافية بهدف منع الطائفة اليهودية من إرسال كتب التوراة القديمة إلى خارج البلاد.

تخضع جميع المدارس العامة لإشراف الحكومة وهي غير طائفية، ومع ذلك كانت الأقليات المسيحية والدرزية تدير عدداً من المدارس الخاصة التي تتبع المناهج الدراسية المحددة من قبل الدولة، وكان التعليم الديني إلزامي في المدارس، وكانت الحكومة هي التي توافق على المعلمين وعلى المناهج. وكانت الدروس الدينية تقسم إلى صفوف منفصلة للطلاب المسلمين والمسيحيين. ورغم أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في المدارس الحكومية، كانت الحكومة تسمح بتدريس اللغات الأرمنية والعبرية والسريانية (الأرامية) والكلدانية واعتبرتها "لغات للطقوس الدينية".

يخضع المسيحيون والملمون والجماعات الدينية الأخرى إلى القوانين الدينية الخاصة بكل منهم في قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالزواج والطلاق. وفي عام 2006 أصبح قانوناً جديداً للأحوال الشخصية ساري المفعول بالنسبة للكاثوليك، حصل الكاثوليك بموجبه على قوانينهم الخاصة بالتبني، والوراثة والوصاية. وكان الكاثوليك في السابق يخضعون لقوانين المستندة إلى الشريعة. وظل المسيحيون الأرثوذكس والمسيحيون الآخرون خاضعين للشريعة في الأمور المتعلقة بالتبني والوراثة والوصاية، أما بالنسبة للزواج والطلاق فكان على المسيحيين الأرثوذكس وغيرهم من المسيحيين مراعاة القوانين السارية في طوائفهم، وكانت القوانين التي تنظم حضانة الأطفال المستندة إلى الشريعة هي القوانين التي تسري على الجميع بغض النظر عن دياناتهم.

كانت الحكومة لا تحبذ نشاط التبشير رغم أن القانون لا يحظره، وكانت الحكومة تعتبر التبشير خطراً على العلاقات بين الجماعات الدينية، وكان المبشرون الأجانب موجودين في البلاد، لكنهم كانوا يعملون من دون لفت الأنظار إليهم.

كانت الحكومة تعتبر الإسلام المتطرف خطراً عليها، وكانت تراقب بدقة ممارسات أتباعه، وكانت الحكومة تسمح ببناء الكثير من المساجد الجديدة، ولكنها كانت تمارس الرقابة والسيطرة على الخطب الدينية، وكانت الحكومة، فضلاً عن ذلك، تأمر بأن تظل المساجد مغلقة خارج أوقات الصلاة (باستثناء تلك المساجد التي تعتبر من الواقع السياحية الرئيسية).

أعمال الإساءة والتمييز الاجتماعي

كانت الأدلة التي تشير إلى تعرض الأقليات الدينية للتمييز أو العنف الاجتماعي قليلة وضئيلة. غير أن بعض الكتب المدرسية الإسلامية ذكرت بأنه يتوجب على المسيحيين واليهود المقيمين في البلاد دفع الجزية (ضربيبة خاصة).

كانت حالات تحول الأشخاص من دينهم إلى دين آخر، وخاصة التحول من الإسلام إلى المسيحية، حالات نادرة الحدوث بسبب الأعراف الاجتماعية والمحظوظ الذي يفرضه الدين والفقه على ذلك، وفي حالات عديدة كان ضغط المجتمع يرغّم أولئك الذين يتحولون عن دينهم ويعتنقون ديناً آخر على الانتقال إلى مكان آخر في البلاد أو مغادرة البلاد تماماً، ليتسنى لهم ممارسة طقوس دينهم الجديد علينا.

لم ترد تقارير عن نعوض اليهود لمضائقات أو لأعمال عنف ضدهم، ويقدر الموقع الإسرائيلي Haaretz.com أن عدد اليهود المقيمين في البلاد بحوالي مائة شخص، وكان المسؤولون الحكوميون يتغاضون عن بث المواد المعادية للسامية في برامج الإذاعة والتلفزيون التي تبثها محطات وقنوات مملوكة للدولة، وكذلك تلك التي تنشرها الصحف ووسائل الإعلام الأخرى. كما كانت المواد المناوئة لإسرائيل منتشرة، وكان بعضها ينطوي على مشاعر معادية للسامية.

وفي يوم 11 فبراير/شباط، بثت القناة الفضائية السورية في دمشق برنامج للحوار الحي يستضيفه نضال قبلان اسمه "دائرة الأحداث"، وفي هذا اليوم أشار نضال قبلان في ملاحظاته الاستهلالية للبرنامج إلى "الصهيونية النازية"، في حين قال أحد ضيوف البرنامج، وهو حسن جوني، الأستاذ الجامعي لمادة القانون الدولي، أن إسرائيل لا توجد فيها حكومة ديمقراطية، بل يوجد فيها "نظام فاشي-صهيوني".

أما في يوم 3 مارس، نشرت صحيفة سوريا تايمز الدمشقية مقالة في العدد الصادر على الإنترنت يوم 9 مارس انتقدت الوحيد الذي سيضع حدأً "للمجزرة البشرية التي يرتكبها النازيون الجدد في إسرائيل" هو المجهود المشترك لدول المنطقة.

ونشرت صحيفة سوريا تايمز الدمشقية مقالة في العدد الصادر على الإنترنت يوم 9 مارس انتقدت فيها دعم الولايات المتحدة "للنازية الجديدة في إسرائيل".

أيضاً، يوم 9 مارس، نشرت صحيفة "الثورة" مقالة على الإنترنت اتهمت فيها الإعلام الغربي بتجاهل القتل الجماعي، أي "الهولوكست الذي ينفذ الصهيونيون في غزة".

كما نشرت صحيفة "الثورة" مقالة على الإنترنت يوم 11 إبريل، قالت فيها أن الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل "أفظع من جرائم النازيين والفاشيين".

ونشرت "تشرين" مقالة في 17 مايو، ردأ على الكلمة التي ألقاها رئيس الولايات المتحدة أمام الكنيست، واتهمت فيها الحزبين السياسيين الرئيسيين في الولايات المتحدة بالالتزام "بالقرارات الدينية الصادرة عن الخامات الصهائية"، ووصفت "تشرين" هذه القرارات بأنها أكثر عنصرية، وقسوة وإرهابا من القرارات النازية.

للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يرجى مراجعة تقرير "الحريات الدينية في العالم لسنة 2007" www.state.gov/g/drl/irf

د. - حرية التنقل داخل البلاد وحرية السفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن

يكفل الدستور للمواطنين حرية التنقل "داخل أراضي الدولة إلا إذا كانت هذه الحرية مقيدة بموجب قرار قضائي أو لتنفيذ القوانين". وكان المواطن يتمتع بحرية السفر إلى الخارج نظرياً، إلا أن ممارسات الحكومة في الواقع كانت تحذر من هذه الحرية وتلزم المواطنين بتقديم طلب للحصول على تأشيرة للخروج من البلاد.

أقامت الحكومة نقاط التفتيش الأمني خاصة في المناطق العسكرية وفي المناطق الأخرى التي يُحظر الوصول إليها دون الحصول على تصريح. وكان عدد نقاط التفتيش التابعة للشرطة القائمة على الطرق الرئيسية أو في المناطق المأهولة قليل، وكانت أجهزة الأمن تستخدم نقاط التفتيش للقيام بعمليات التفتيش من دون إذن قضائي للبحث عن البصائر أو الأسلحة أو المخدرات المهرّبة أو المطبوعات المعادية للحكومة.

كانت الحكومة تفرض القيود على من ينتقدون النظام ومن يندون بالإصلاح السياسي ومن يضطلعون بمهام قيادية في المجتمع المدني، وكانت تمنعهم من مغادرة البلاد، وقد ازداد استخدام الحكومة لذاك القيود خلال العام، إذ منعت أكثر من 100 شخص من السفر خارج البلاد. وكانت الحكومة تقنع سفر هؤلاء الأشخاص دون أن تبين أسباب المنع أو مدة استمراره أو الأساس الذي يقوم عليه قرار المنع، حتى لو كان الأشخاص بحاجة إلى السفر لأسباب العلاج. وفي بعض الحالات كان المواطنون لا يعلمون أنهم منفّعين من السفر إلا بعد منعهم من مغادرة البلاد.

فرضت الحكومة قيوداً على أفراد ومنعهم من السفر إلى الخارج أثناء العام، وكان ضمن هؤلاء مصطفى حايد، وهو مواطن أمريكي من أصل سوري مُنع من مغادرة البلاد لأسباب يُدعى أنها تتعلق بالأمن؛ وعبد الحفيظ حافظ، الذي يعمل في مكتبة اقتحم هارجال الأمن؛ ومحمد عبد المجيد منجونة المحامي، وهو وزير سابق ونائب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، ويُقال أنه كان ينوي الذهاب إلى اليمن لحضور مؤتمر عربي مشترك؛ ورادرف مصطفى، رئيس اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا، والذي كان يستعد للسفر إلى فرنسا لحضور ورشة عمل تدريبية؛ والكاتب والصحفى خالد سميسمة؛ والدكتور حسن عباس، المترجم والمدرس الجامعي؛ ومازن درويش، رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير؛ والمخرج السينمائي العالمي محمد ملاص، والذي كان يخطط للسفر إلى باريس وروما للقيام بأعمال لها علاقة بإخراج الأفلام؛ ومعروف ملا أحمد، عضو رئيسي في حزب يكيتي الكردي؛ وعبد الستار قطان، الهاشط في مجال حقوق الإنسان وسجين الضمير السابق؛ ورجاء الرائز، سكرتير حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي؛ ومهند الحسني، رئيس مجلس المرصد السوري لحقوق الإنسان. ولم يتم تحديد المعلومات المتعلقة بالقيود المفروضة على سفر المواطنين والتي كانت قد فرضت في الأعوام السابقة.

ويقال أن السلطات فرضت غرامات مالية ضخمة خلال العام على أكثر من عشرة نساء من دول الخليج المجاورة قبل عودتهن إلى بلادهن. ويعتقد مراقبو حقوق الإنسان أن هذه الغرامات كانت بمثابة محاولات لابتزاز الأموال وأنها تدل على فساد المسؤولين الحكوميين.

كان السفر إلى إسرائيل مناف للقانون، وكانت الحكومة تفرض القيود على السفر والتنقل بالقرب من مرتفعات الجولان.

تتمتع المرأة التي يتجاوز عمرها 18 سنة بالحق القانوني للسفر دون الحصول على إذن من أقاربها الرجال، ومع ذلك كان باستطاعة الزوج أو الأب توجيه طلب إلى وزارة الداخلية يطلب فيه من الوزارة أن تمنع زوجته أو أبنائهما القاصرين من مغادرة البلاد.

كانت الحكومة ترفض الاعتراف بجنسية الأشخاص المنحدرين من أصل كردي، وكانت ترفض منحهم بطاقات هوية سورية، وقد بلغ عدد هؤلاء الأشخاص الذين لم يحصلوا على الجنسية السورية أو بطاقات الهوية ولم يتمكنوا وبالتالي من دخول الأراضي السورية أو الخروج منها حوالي 300 ألف شخص. وكان رئيس الجمهورية قد صرّح مجدداً في الخطاب الذي ألقاه يوم 17 يوليو/تموز مناسبة تنصيبه رئيساً

للسوريه أن الحكومة ستسعى لحل مشكلة الأكراد غير المنتسبين لدولة، ومع ذلك، لم يتم إحراز أي تقدم في هذه المسألة مع حلول نهاية العام. كان باستطاعة السوريين الذين هاجروا من سوريا دون تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية قبل هجرتهم من البلاد أن يدفعوا غرامة مالية لتجنب تجنيدهم في القوات العسكرية أثناء فترة زيارتهم للبلاد. أما المنحدرون من أصل سوري والمولودون في بلد أجنبي فكان يتم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية من دون دفع الرسوم المالية شرط قيامهم بتقديم ما يثبت تأديتهم الخدمة العسكرية في البلد الذي ولدوا فيه.

كان باستطاعة مواطني الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية حتى سبتمبر/أيلول 2007 أن يدخلوا البلاد دون تأشيرة والإقامة فيها لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد، ولكن الحكومة أشارت إلى أزمة اللاجئين العراقيين المستمرة، وأعلنت يوم 10 سبتمبر/أيلول، أنها قررت أن تقتضي أن جميع المواطنين العراقيين الحصول على تأشيرة لدخول البلاد قبل دخولها، ثم قررت الحكومة تأجيل تطبيق هذه السياسة الجديدة حتى يوم 1 أكتوبر/تشرين الأول، ومع حلول نهاية العام، كان يتبعن على العراقيين الحصول على تأشيرة لدخول البلاد، ومع ذلك ظل مدى تطبيق هذه السياسة على الحدود غير معروف، كما كانت متطلبات الحصول على التأشيرة غير واضحة.

كان الحصول على تصريح للإقامة في البلاد يتطلب تقديم ما يثبت أن طالب التصريح له وظيفة وعنوان ثابت في البلاد. وواصل المسؤولون التأكيد علينا بأن الذكور المقيمين في البلاد بصورة غير دائمة والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 سنة قد ترفض طلباتهم دخول البلاد لعدة أسباب، منها إذا كانوا قد سافروا بمفردهم، أو إذا كانوا طلاب يدرسون أو طلاب حديثي التخرج، أو إذا كانوا قد أقاموا في بلد آخر غير بلدتهم الأصلي، أو إذا كان سفرهم إلى الخارج "مثير للشبهات".

يحظر الدستور النفي القسري، ولم ترد تقارير خلال العام عن حالات من النفي القسري.

يكفل القانون ملاحقة السلطات القضائية لأي شخص يحاول طلب اللجوء إلى دولة أخرى للإفلات من أية عقوبة فرضت عليه في سوريا. وقد أحيل إلى القضاء حال عودتهم إلى سوريا الأشخاص الذين لهم علاقات سابقة مع الإخوان المسلمين والذين حاولوا ولم ينجحوا في الحصول على حق اللجوء إلى بلد آخر. كانت الحكومة تقوم على نحو روتيني بلقاء القبض على المعارضين والمواطنين السابقين الذين يحاولون العودة إلى البلاد بعد أن يكونوا قد أمضوا سنوات أو حتى عقود في المنفى.

في 16 يناير/كانون الثاني، ألقت السلطات الأمنية القبض على عز الدين محمد حسين، وهو سوري يحمل الجنسية الألمانية، فور وصوله إلى مطار دمشق. واحتجز عز الدين محمد حسين لمدة ثلاثة أيام، ولم تعرف الأسباب التي أدت للقبض عليه.

يقال أن مديرية الأمن ألقت القبض على فيصل أحمد الكردي في مطار دمشق الدولي يوم 2 فبراير فور وصوله قادماً من المانيا التي كان يقيم فيها. ويقال كذلك أن الكردي اتصل قبل سفره من المانيا بالسفارة السورية في برلين وحصل منها على تأكيدات تفيد بأنه غير مطلوب من أي فرع من الفروع الأمنية السورية، وتقييد بلوغ أدى الخدمة العسكرية بالكامل، ويقال أن الكردي ظل محتجزاً لبضعة أيام قبل إطلاق سراحه.

ورد عن مجموعة محلية معنية بحقوق الإنسان أن المخابرات العسكرية ألقت القبض على عبد الرحمن خميس يوم 9 مارس بعد مرور بضعة أسابيع على عودته من السعودية، التي كان مقيناً فيها منذ 25 عاماً. ولم تقدم السلطات سبباً لإلقاء القبض على خميس، وأطلقته سراحه يوم 27 إبريل.

ويقال أن السلطات ألقت القبض على نعيم نصله، وهو مواطن سوري-تشيكي، فور وصوله إلى مطار حلب يوم 8 أغسطس، قادماً من الجمهورية التشيكية حيث كان يعيش ويعمل. وقد أُفرج نعيم نصله إلى المخابرات العسكرية، فرع فلسطين، للتحقيق معه، وأطلقته سراحه يوم 11 أغسطس.

ذكر مراقبي حقوق الإنسان أن السلطات ألقت القبض على فؤاد حسين، وهو بريطاني الجنسية من أصل فلسطيني يوم 9 أكتوبر، وكان حسين آنذاك على الحدود الأردنية-السورية في طريقه إلى دمشق مع زوجته لزيارة أقاربها. وكان حسين مهندساً تركياً قبل ثلاثة أعوام للإقامة في الأردن، علماً بأنه يعاني من عدد من الحالات الصحية التي تشمل ارتفاع ضغط الدم والسكري. ولم تتوفر معلومات إضافية حول وضعه أو أي تأكيد لجنسيته مع حلول نهاية العام.

حماية اللاجئين

الحكومة ليست طرفاً في الاتفاقية الدولية المبرمة سنة 1951 بشأن اللاجئين أو في بروتوكول عام 1967 الملحق بالاتفاقية. كانت الحكومة تتعاون بشكل عام مع مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومع الوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، من أجل مساعدة المهاجرين النازحين واللاجئين وطالبي اللجوء، وكانت تحترم القرارات التي كان يتوصّل إليها مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بشأن أهلية الساعين للجوء. وبشكل عام، كانت الحكومة توفر للاجئين قدرًا من الحماية ضد الترحيل أو إعادتهم إلى الدول التي قد تتعرض فيها حريةهم أو حياتهم للخطر. وكان الاستثناء الوحيد لذلك والجدير بالذكر هو قيام الحكومة باحتجاز عدد من المواطنين الإيرانيين الأحوازيين وإجبارهم على مغادرة البلاد رغم الاعتراف بوضعهم كلاجئين.

وأفاد مركز الأحوازيين لحقوق الإنسان ومصادر أخرى أن الحكومة اعتقلت سبعة أهوازيين وقامت بترحيلهم وإعادتهم إلى السلطات الإيرانية خلال السنة، وكان من بين هؤلاء المواطن الدنماركي سعيد حمادي، الذي أُقي القبض عليه يوم 5 مارس في مطار دمشق الدولي، ومعصومة الكعببي، زوجة حبيب جابر، لاجئ في الدنمارك، وأولادهم الخمس الذين أُقي القبض عليهم في دمشق يوم 28 سبتمبر.

أبلغت الوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين ("الأونروا")، أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الدولة هذا العام هو حوالي 450,000 لاجيء، واستمرت الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سوريا، وهي المؤسسة الحكومية التي أسست بهدف تنسيق المساعدات والحماية للاجئين، في توفير المساعدات للاجئين الفلسطينيين أثناء العام. وكان اللاجئون الفلسطينيون الذين يحملون وثائق سفر سورية لا يواجهون إلا صعوبات قليلة في دخولهم البلاد أو خروجهم منها. وكانت الحكومة ترفض السماح لهؤلاء الفلسطينيين بالاندماج التام في المجتمع السوري. ومع حلول نهاية العام بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين الآتين من العراق والمسجلين في الهول حوالي 300 شخص، بينما بقي حوالي 900 فلسطيني من العراق معلقين بين الحدود العراقية-السورية عند ممر التنف. وقد أبلغت مصادر أخرى أن قوات الأمن رحلت بعض اللاجئين الفلسطينيين (القادمين من العراق) من دمشق إلى مخيم في التنف، وكان هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين يحاولون أحياناً الاندماج في المجتمع الفلسطيني المقيم في دمشق أو تقديم أنفسهم كعراقيين.

أفاد مصدران في الإعلام اللبناني، هما "اللواء" و"نهارنت دوت كوم"، أن ضباط الأمن قتلوا اللاجيء الفلسطيني أبو إبراهيم يوم 9 أكتوبر في مخيم اليرموك غير الرسمي للفلسطينيين، وكان أبو إبراهيم (وهو اسم الشهادة الشائع لهذا الشخص) متزوجا من وفاء العبسي، إبنة شاكر العبسي، أحد الشخصيات القيادية في جماعة فتح الإسلام.

بلغ عدد اللاجئين العراقيين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع حلول شهر نوفمبر 2019، 219,000 لاجيء، كان أغلبهم يتلقون مساعدات قانونية ومادية من المفوضية ومن غيرها من المنظمات الدولية والإنسانية غير الحكومية. وفي 17 نوفمبر، وقعت الحكومة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم تنص على قيام المفوضية بدعم الجهود الحكومية في توفير الخدمات الصحية للاجئين العراقيين حتى نهاية 2008. ولم يتم التوقيع على مذكرة جديدة مع حلول نهاية العام. وكانت الحكومة قد قدرت في شهر سبتمبر أن عدد العراقيين النازحين في البلاد يصل إلى حوالي 1.2 مليون نازح عراقي، وكان هؤلاء مقيمين في البلاد بموجب تأشيرات رسمية سارية المفعول. أما عدد العراقيين المقيمين بدون تأشيرات صالحة فلم يكن معروفاً.

في شهر أكتوبر، عبر حوالي 400 عراقي مسيحي حدود العراق، هربا من الاعتداءات العنيفة التي كان المسيحيون يتعرضون لها في الموصل بالعراق، ودخلوا شمال سوريا كلاجئين. وذكر موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن المفوضية كانت تراقب الوضع عن كثب لضمان حصول هؤلاء اللاجئين على المساعدات الملائمة فور وصولهم إلى سوريا. وعند حلول نهاية العام كانت المفوضية السامية قد سجلت أو كانت بصدده تسعيني حوالي 45 عائلة من الموصل (20 عائلة في حلب والباقي في دمشق)، وقد شرعت المفوضية في تقييم أوضاع تلك العائلات من أجل توفير منح الطوارئ لهم والمساعدات الغذائية الضرورية.

استمرت الحكومة عموما في الاستجابة لطلب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التي طلبت من الدول توفير حماية مؤقتة لجميع العراقيين الساعين للجوء، وكذلك للأشخاص الذين رُفضت طلبات اللجوء التي تقدموا بها، واعترفت الحكومة باللاجئين الذين تعرضت طلباتهم للتعليق خلال العام في البلدان التي وفرت لهم مكانا للإقامة. إلا أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تأكدت بلاغات لم يتم التحقق من صدقها مفادها أن الحكومة رحلت بعض العراقيين خلال العام.

لا تحذر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عودة اللاجئين العراقيين إلى العراق طوعاً؛ إلا أن حقيقة عودة بعض العائلات دفع المفوضية إلى تقديم النصح والمساعدة لثمان وستين عائلة عائدة. وتشير الأرقام التي وفرتها المفوضية السامية أن 8,180 شخصا من الصومال والسودان واليمن وأفغانستان والجزائر وتشاد واريتريا وإثيوبيا وإيران تم الاعتراف بهم خلال العام كلاجئين أو طالبي لجوء لم تصدر بعد قرارات بشأن قبولهم.

لا يقتضي القانون أحکاما محددة تفريح اللاجئين حق العمل في البلاد، ومع ذلك أبلغت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن شروط العمل التي كانت تطبق على المواطنين كانت تطبق أيضا على اللاجئين الفلسطينيين، وذلك شريطة أن يكونوا قد أقاموا في سوريا لمدة عشر سنوات على الأقل. وكانت عملية الحصول على تصريح للعمل عملية طويلة ومعقدة، وكان من النادر أن يُمنح اللاجيء تصريحا للعمل، ولكن الكثيرون من اللاجئينتمكنوا من العثور على أعمال يومية في القطاع غير الرسمي لعمالة حراسة وعمال بناء وباعة يبيعون السلع في الشوارع، كما تمكنا من تأدية أعمال يدوية أخرى، وقد وردت بعض التقارير عن لاجئين يمارسون

الدعاة في البلاد، وخاصة الفتيات والنساء العراقيات، إلا أن الإحصائيات التي يجوز الاعتماد عليها في هذا الشأن لم تكن متاحة.

لم تتمكن الغالبية من المدارس العامة من استيعاب الأعداد الكبيرة من أبناء اللاجئين العراقيين. وكانت الحكومة تسمح للللاميذ العراقيين بدخول المدارس والانتظام فيها. وتشير تقديرات المفوضية السامية أن عدد التلاميذ العراقيين المسجلين في المدارس الحكومية خلال السنة الدراسية لـ 2007/2008 تجاوز 49,000 تلميذ عراقي. إلا أن عدداً كبيراً من الأطفال العراقيين لم يلتحقوا بالمدارس، وذلك لعدة أسباب منها الازحام في المدارس، وصعوبة المنهج الدراسي والمعاناة النفسية للأباء والأبناء التي سببها لهم الصدمات النفسية السابقة.

الأشخاص غير المنتدين إلى دولة

يستمد الأبناء جنسيتهم من والدهم، ولا يستمدونها من البلد الذي ولدوا فيه أو من والدتهم التي أنجبتهم. فقد حوالى 120 ألف كردي سوري جنسيته السورية في أعقاب الإحصاء السكاني الذي أجري في 1962، ولم ترد الحكومة الجنسية السورية لمن فقدوها، وكانت النتيجة أن الأشخاص الذين فقدوا جنسيتهم هم وأبنائهم، حرموا من مزايا كثيرة، إذ لم يتمكنوا من المشاركة في الحياة المدنية ولم يحصلوا على الخدمات الحكومية، بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية، كما أنهم لم يحصلوا على الوظائف المتاحة للمواطنين. وتبيّن تقديرات المفوضية الدولية السامية لللاجئين ومنظمة اللاجئين الدولية، وهي منظمة غير حكومية، أن عدد الأكراد غير المنتدين لهؤلاء يصلح حوالى 300 ألف شخص.

لم يتحقق أي تقدم خلال العام بشأن حل قضية الأكراد، على الرغم من الوعود المتكررة التي صدرت عن رئيس الجمهورية بالعمل على حل قضية الأكراد، وكان آخر هذه الوعود ما ورد في الخطاب الذي ألقاه يوم 17 يوليو/تموز مناسبة تنصيبه رئيساً للجمهورية.

القسم 3 احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حوكمةهم

يقتضي الدستور أن يتم انتخاب رئيس البلاد عن طريق استفتاء، وينتقم مجلس الشعب المرشح لتولي منصب رئيس الجمهورية وفق ميثيّة القيادة القطرية لحزب البعث. وتنتمي بعد ذلك الموافقة على المرشح لتولي منصب رئيس الجمهورية بـ ٦٥٪ من الأصوات المشاركة في الاستفتاء الشعبي. كان المواطنين ينتخبون رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان، ولكنهم كانوا لا يتمتعون بحق تغيير حوكمةهم لأن الانتخابات لم تكن حرة ولا نزيهة.

الانتخابات والمشاركة السياسية

لم تجرى انتخابات عامة خلال العام على المستويات البرلمانية أو الرئاسية أو المحلية. إلا أن الغرفة التجارية في دمشق أجرت انتخابات يوم 9 نوفمبر/تشرين الثاني، أعيد فيها انتخاب ثمانة أعضاء سابقين في الغرفة ظهرت أسمائهم على لائحة واحدة. وأعيد انتخاب عضو سابق آخر كمرشح مستقل. وانتخب الناخبون ثلاثة أعضاء جدد، رشح إثنان أنفسهما معاً في حين خاض الثالث الانتخابات كمرشح مستقل. هذا، ويشترط في الناخبين المشاركيين في انتخابات الغرفة التجارية أن يكونوا من أصحاب الشركات المسجلة في الغرفة، وأن يكونوا قد سددوا جميع الرسوم المستحقة للغرفة. ولا يعتبر مؤهلاً للاشتراك في انتخابات الغرفة الأجانب من

أصحاب الأعمال، ويُستثنى من ذلك الفلسطينيون المقيمون رسمياً في سوريا، وقد بلغ عدد الأعضاء المؤهلين للاشتراك في انتخابات الغرفة التجارية 7,150 من مجموع 30,000 عضواً، إلا أن عدد الناخبين الذين أدلو بأصواتهم فعلاً في هذه الانتخابات بلغ 2,513 عضواً. وتجري انتخابات الغرفة التجارية لشغل 12 مقعد على أساس نظام القائمة المفتوحة، وباستطاعة المرشحين أن يخوضوا الانتخابات منفردين أو على لائحة واحدة. ولا توجد قيود على عدد المرشحين الذين يستطيعون ترشيح أنفسهم على لائحة واحدة، ويجوز للناخبين الإدلاء بأصواتهم لصالح جميع المرشحين على لائحة واحدة، كما يجوز لهم التصويت لصالح المرشحين المستقلين.

أجريت الانتخابات على المستويات الرئاسية والبرلمانية والمحلية خلال عام 2007، ولم يُسمح لمراقبين للانتخابات الدوليين دخول البلاد لمتابعة أي من هذه الانتخابات ومراقبتها، وارتُأى المدافعون عن حقوق الإنسان، المحليون منهم والدوليون، أن الانتخابات الثلاثة لم تكن حرة ولا نزيهة، وقالوا إنها ساهمت في ترسیخ الأهمية العليا للرئيس الأسد وجهاز حزب البعث واحتقارهما للسلطة السياسية في البلاد.

أكَد الاستفتاء الذي تم إجراؤه في مايو 2007 والذي خاضه الرئيس بشار الأسد دون أي منافس له، على إعادة انتخاب بشار الأسد رئيساً للجمهورية السورية لفترة رئاسية ثانية. وقد أعلنت الإحصائيات الحكومية أن الأسد حصل على نسبة 98 في المائة من الأصوات وأن عدد المشاركين في الاستفتاء بلغ 96 في المائة من الناخبين، رغم أن بعض جماعات المعارضة قدرت أن نسبة الناخبين المشاركين في الاستفتاء كانت أقل من 50 في المائة، ورفض المراقبون الأجانب قبول هذه الإحصائيات واعتبروها ممزورة ولا تعكس حجم المشاركة التي شاهدوها. كان القانون لا يقتضي من المواطنين رسمياً أن يدلوا بأصواتهم في الانتخابات، غير أن بطاقات الناخبين كانت تختتم، وكانت السلطات تطلب إبراز هذه البطاقات أحياناً عندما كانت تقدم الخدمات للناخبين.

يعين الرئيس نواب الرئيس ونواب الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء، وله صلاحيات تغيير هذه التعيينات كما يشاء. يتخد الرئيس وكبار مساعديه، وخاصة الذين يعملون في الأجهزة العسكرية والأمنية، معظم القرارات السياسية والاقتصادية ضمن قدر محدود جداً من المسائلة العامة.

تعرضت المعارضة السياسية إلى القمع على يد الرئيس والحزب الحاكم، إذ يكفل الدستور لحزب البعث أن يكون هو الحزب الحاكم، ويضمن لأعضائه أن تكون لهم الأغلبية في جميع الجمعيات الحكومية والشعبية مثل جماعات العمال والجمعيات النسائية. تتكون الجبهة الوطنية التقدمية التي تأسست عام 1971 من حزب البعث وتسعية أحزاب صغيرة أخرى، وتُعتبر الجبهة الإطار الوحيد المتاح للمواطنين للمشاركة في الأحزاب السياسية بصورة قانونية، إلا أن حزب البعث كان يهيمن عليها، وظلت الأحادية السياسية طابع النظام السياسي في البلاد.

كان حزب البعث يهيمن على البرلمان أو مجلس الشعب الذي يضم 250 عضواً، وكان باستطاعة أعضاء المجلس انتقاد سياسة الحكومة وتعديل القوانين المقترحة، لكن الجهاز التنفيذي هو الذي يمارس السلطة النهائية على العمل التشريعي. فاز أعضاء الجبهة الوطنية التقدمية بأغلبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية والمحلية التي أجريت في أغسطس 2007، وهي الانتخابات التي وصفها المراقبون بأنها لم تكن حرة أو نزيهة. وقد سُمح لبعض المستقلين بترشح أنفسهم وكسب المقاعد على المستويين بعد التحقق بحرص من خلفيتهم.

لم تفرض أي قيود على مشاركة المرأة والأقليات في العملية السياسية، إلا أن عدم فرض القيود على المشاركة السياسية لم ينطبق على الجالية اليهودية والأكراد الذين لا يملكون الجنسية. وقد تولت خلال العام إمرأة واحدة منصب نائبة رئيس وتولت امرأتان مناصب وزارية، بينما بلغ عدد النساء في البرلمان 30 عضوة من مجموع 250.

لم توفر الحكومة معلومات عن التركيبة العرقية أو الدينية للبرلمان أو للحكومة، وكانت الأقليات العرقية والدينية تدعى، وفقاً لما ذكره مراقبو حقوق الإنسان، إنها لا تمثل تمثيلاً حقيقياً في الحكومة.

في عام 2004، حظرت الحكومة جميع النشاطات السياسية للأحزاب الكردية السورية البالغ عددها 12 حزب، ولكن تطبيق الحكومة لهذا الحظر كان متباين، وظلت جماعة الإخوان المسلمين السوريين محظورة في البلاد منذ عام 1963.

الفساد الحكومي والشفافية

يكفل القانون فرض عقوبات جنائية على الفساد في الأوساط الرسمية، إلا أن الفساد والإفلات من العقوبة بقيتا مشكلتين خطيرتين. وكان من النادر أن يتعرض كبار المسؤولين لتهم الفساد، وكان اتهام المسؤولين بالفساد وسيلة يستخدمها نظام الحكم في جميع الحالات تقريباً، للتهجم على من يعتبرهم أعداء أو خصوماً له.

ومع حلول نهاية العام كانت الحكومة قد صرفت حوالي 300 موظف حكومة بعد أن تهمتهم بالفساد وبارتکاب مخالفات أخرى مشابهة.

لا توجد قوانين تكفل للعموم إمكانية الاطلاع على المعلومات الحكومية، ولا توجد قوانين تتطلب من المسؤولين الحكوميين الكشف عن أوضاعهم المالية وإطلاع الجمهور عليها.

القسم 4 - موقف الحكومة من إقدام هيئات دولية وهيئات غير حكومية على التحقيق في مزاعم عن انتهاكات حقوق الإنسان

كانت الجماعات الأهلية المعنية بحقوق الإنسان جماعات غير مشروعة، وكانت هذه الجماعات التي بلغ عددها حوالي 14 جمعية تمارس نشاطها في البلاد بشكل غير مشروع. وردت تقارير خلال العام عن قيام الحكومة بمضايقة نشطاء محليين يعملون في مجال حقوق الإنسان، وكانت هذه المضايقات تشمل المراقبة المنتظمة والمشددة وفرض الحظر على سفرهم كلما سعوا لحضور ورشات عمل ومؤتمرات خارج البلاد.

صرحت الحكومة بأنها تندد خطياً على جميع الاستفسارات المتعلقة بحقوق الإنسان التي ترد لها من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك استفسارات تلك المنظمات عن قضايا الأفراد المحتجزين والسجناء، وقالت الحكومة أن ردتها يصدر عن لجنة حكومية مشتركة تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. غير أن المنظمات غير الحكومية أوردت أنها نادراً ما كانت تتلقى أي رد على استفساراتها من الوزارة، وكان رد الحكومة عادة على استفسارات تتلقاها من منظمات حقوق الإنسان والسفارات الأجنبية بشأن حالات خاصة يتضمن ادعاء بين القضية كانت لا تزال قيد التحقيق ولذلك لا يمكن الإفراج عن السجين، كما كانت الحكومة تدعي أن السجين المعنى انتهك قوانين الأمن الوطني، أما إذا كانت القضية معروضة على محكمة جنائية، فكانت الحكومة تقول إن لدى البلاد جهازاً قضائياً مستقلاً وأن الجهاز التنفيذي لا يستطيع التدخل.

وبشكل عام ظلت الحكومة تشكيك بشكل كبير في مؤسسات حقوق الإنسان الدولية غير الحكومية، وكانت لا تسمح لهذه المؤسسات بدخول البلاد؛ إلا أنه في شهر يونيو ويوليو من عام 2007، قدمت المؤسسة غير الحكومية السويسرية، معهد جنيف لحقوق الإنسان، عرضاً لتدريب ضباط الشرطة في البلاد على حقوق الإنسان. وتعاونت هذه المؤسسة غير الحكومية مع وزارة الداخلية تعاوناً وثيقاً، وحصلت على رعايتها مع مرور الوقت. هذا ولم تزر "هيومن رايتس ووتش" أو وكالة العفو الدولية البلاد خلال العام.

لم تسمح الحكومة أبداً في السنوات السابقة للمنظمات الدولية غير الحكومية بإقامة خدمات مساعدة وتطوير في البلاد، ولكن المفوضية الدولية السامية لشؤون اللاجئين أبلغت أن الحكومة، مع حلول نهاية العام، كانت قد وقعت على ذكرى تقاضيها مع 10 منظمات إنسانية دولية غير حكومية، هي: "بريمير إيرجنس" ولجنة اللاجئين الدنماركية، "انترناشونال مدبل كورب"، والهلال الأحمر القطري، والمعهد الأوروبي للتعاون والتطوير، والهلال الأزرق التركي، وأطفال العالم - حقوق الإنسان، ومنظمة "هيلب" HELP، ولجنة الإنقاذ الدولية، والإغاثة الإسلامية في فرنسا، وقد حصلت هذه المنظمات الدولية على تصريح رسمي يخولها بالشروع في ممارسة أعمالها في البلاد. ومع حلول نهاية العام، كانت ثلاثة من هذه المنظمات قد بدأت أعمالها في سوريا، وهي "بريمير إيرجنس" ولجنة اللاجئين الدنماركيه و"انترناشونال مدبل كورب".

كانت التصريحات التي أصدرتها الحكومة في الماضي إلى جماعات حقوق الإنسان الدولية تتفق تماماً مع انتهاك الحكومة لحقوق الإنسان، وذلك تماشياً مع السياسة المتبعة.

زار أنطونيو غوتيريس المندوب السامي للمفوضية الدولية لشؤون اللاجئين سوريا يوم 14 فبراير/شباط، والتقى بالرئيس الأسد. وقد صرحت غوتيريس بأنه تلقى تأكيدات من الرئيس بعدم ترحيل اللاجئين العراقيين ضد رغبتهم.

حضرت كارين أبو زيد، المفوض العام لوكالة الإغاثة الدولية (أونروا) اجتماعات مع السيدة الأولى أسماء الأسد، ومع رئيس الوزراء ونائب وزير الخارجية ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الفترة من 7 إلى 10 إبريل/نيسان، وذلك لمناقشة برنامج أونروا لتمويل المشاريع الصغيرة، ومشروع الوكالة لقاء يل مساكن نيراب في حلب، إضافة إلى جهودها الإصلاحية وكذلك الموقف العام لللاجئين الفلسطينيين في البلاد. وعادت السيدة كارين أبو زيد إلى البلاد يوم 14 أكتوبر لحضور استهلال حملة "المدارس الخالية من العنف" التي أطلقها أونروا، وكذلك افتتاح مبان جديدة للمدارس في مخييمي حمص وخان عشية. وكانت الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين العرب تدعم زياراتها هذه وتعاونت معها في حملة الوكالة. وقد أبلغت الأونروا أن علاقة العمل التي تربطها بالحكومة السورية كانت "علاقة مثمرة للغاية"، وكانت الأونروا قد قدمت بلاغات مماثلة في السنوات السابقة.

قام 23 عضو ومراقب في لجنة الاستشارات التابعة لأونروا بزيارة مركز في دمشق لتدريب اللاجئين في يوم 9 يونيو/حزيران، وزاروا كذلك وعدداً من المشاريع في مخيم اليرموك، وعلاوة على ذلك، عقدت اللجنة اجتماعاً في يومي 10 و 11 يونيو ترأسه الجانب السوري، وقد حضرت هذا الاجتماع كارين أبو زيد، المفوض العام لوكالة الغوث الدولية (أونروا).

يكفل الدستور لجميع المواطنين حقوقاً متساوية وفرصاً متساوية، ويحظر التمييز ضد الأشخاص على أساس انتمائهم العرقي أو بسبب نوع الجنس أو الإعاقة أو اللغة أو المرتبة الاجتماعية، إلا أن الحكومة لم تطبق القانون بشكل فعال. فعلى سبيل المثال، العضوية في حزب البعث أو وجود صلة قرابة وثيقة بأحد أعضاء حزب البعث البارزين أو بمسؤول حكومي نافذ تساعد الشخص على الارقاء الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي. وكانت الصلات الحزبية أو الحكومية التي يحظى بها أي شخص تمهد الطريق للتحاق أبنائه بأفضل المدارس الابتدائية والثانوية، كما كانت تسهل حصوله على وظائف مجزية، وتعطيه سلطة أكبر داخل الحكومة والجيش وأجهزة الأمن. كما كانت بعض المناصب البارزة، مثل منصب حاكم المحافظة، محصورة فقط بأعضاء حزب البعث دون غيرهم. وكان هناك تمييز حكومي واجتماعي ضد اليهود والأكراد الغير منتمين لدولة.

المرأة

يعتبر القانون جريمة الاغتصاب جنائية، ومع ذلك لا توجد قوانين تجرم اغتصاب الزوج لزوجته. وينص القانون على أن تكون "عقوبة الرجل الذي يغتصب امرأة (ليست زوجته) هي السجن لمدة لا تقل عن 15 سنة." ومع ذلك، لا يُعاقب مرتكب الجريمة على جريمته إذا وافق على الزواج من ضحيته. وكانت عائلة الضحية توافق أحياناً على هذا الترتيب لتلافي الفضيحة الاجتماعية والوصمة التي ترافق هذه الجريمة. أما إذا كانت الضحية لم تكن قد بلغت بعد سن الزواج، فيُعاقب الجنائي بالحبس في السجن لمدة أطول. ولا توجد إحصاءات عن حالات اغتصاب الأزواج لزوجاتهم، لأن القانون لا يعتبر اغتصاب الزوج لزوجته جريمة.

لا يحظر القانون بشكل خاص أعمال العنف التي تتم في إطار الأسرة، وقد تعرضت المرأة خلال العام لهذا النوع من أعمال العنف، إذ بينت دراسة صدرت في عام 2006 بينت بأن واحدة من أصل كلأربع نساء شملهن الاستطلاع الذي تم في إطار الدراسة كن ضحايا للعنف. معظم حالات العنف المنزلي والتهجم الجنسي مرت دون التبليغ عنها لتردد صاحباتها في طلب المساعدة خارج نطاق الأسرة. وذكر المراقبون أن النساء اللواتي تعرضن للإساءة حاولن، في بعض الحالات، التقدم بشكاوى في أقسام الشرطة، ولكن الشرطة كانت لا تستجيب لهذه الشكاوى بشكل فعال، هذا إذا استجابت لها فعلاً. وأبلغت النساء عما تعرضن لهن في أقسام الشرطة من تحريش جنسي وإهانة وشد الشعر وصفع من قبل رجال الشرطة أثناء محاولتهن التقدم ببلاغ أو شكوى، وخاصة في فرع الأمن الجنائي في باب مصلى بدمشق.

للنساء اللواتي تعرضن للعنف في إطار الأسرة حقاً قانونياً يسمح لهن باللجوء إلى المحكمة للحصول على الإنصاف منها، ومع ذلك، كان عدد النساء اللاتي لجأن إلى المحكمة قليلاً بسبب الوصمة الاجتماعية التي تلحق بمن تختار مثل هذا الأسلوب. كان الاتحاد النسائي السوري يقدم الخدمات الإرشادية إلى النساء اللواتي يتعرضن للضرب من قبل أزواجهن لمعالجة مشاكل الأسرة، كما كانت الجمعية السورية لتنظيم الأسرة تقدم الخدمات الإرشادية. وقامت بعض الجماعات الخاصة، ومن بينها جمعية تنظيم الأسرة، بعقد ندوات حول العنف ضد النساء. ويعتقد أن البلاد كان بها ملجاً واحداً على الأقل مخصص للنساء اللواتي تعرضن للضرب الشديد والمترعرع من أزواجهن وقررن لذلك الفرار من هؤلاء الأزواج.

يكفل القانون بشكل خاص عقوبات مخففة في حالات ارتكاب جرائم "الشرف"؛ إلا أن الحكومة بدأت تناقش موضوع تغيير القانون. في أكتوبر/تشرين الأول، قامت الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالتعاون مع وزارتي

العدل والأوقاف، بعقد ندوة وطنية لمناقشة مشروع إلغاء القوانين التي تخفي العقوبة على جرائم "الشرف"، ويقال بأن أعضاء البرلمان الذين حضروا الندوة عبروا عن دعمهم لهذا الإلغاء.

ولم تُسجل أية إحصائيات رسمية خلال العام حول جرائم الشرف، وعندما حدث تبليغ لحالة منها، كان من النادر ذكر الاسم الكامل للأشخاص المعنيين. ولم تنشر الجماعات المؤيدة الأسماء الكاملة للمعنيين بهدف حماية الضحايا. غير أن الصحف والتقارير غير الرسمية التي كانت متداولة بينت وقوع العديد من جرائم الشرف خلال العام.

وفي الجزء الأخير من شهر ديسمبر/كانون الأول 2007 أو بداية يناير/كانون الثاني 2008، قام محمد سليم كفایة بذبح شقيقته ياسمينا كفایة ثم قام على الفور بتسلیم نفسه للشرطة، مدعیاً أنه قتلها ليغسل العار عن الأسرة. وقد كانت السلطات قد اعتقلت محمد و ياسمينا في السابق بتهمة السرقة والدعارة، على التوالي. ولم يكن هناك تطورات جديدة في القضية عند نهاية العام.

في 5 يناير/كانون الثاني، ذكرت إحدى الجمعيات المدافعة عن النساء في موقعها على الشبكة الإلكترونية بأن ايمان و تا وبالغة من العمر 22 عاماً قتلت على يد شقيقها في منزلهما في إدلب، شمال غرب سوريا. أما العار الذي جلبه (إيمان) و تا فكان عندما طلقها زوجها وأعادها إلى منزل والديها لأنه شك في خيانتها له. وقد قام شقيق و تا بتسلیم نفسه للشرطة. ومع حلول نهاية العام لم يكن هناك معلومات حول ما إذا كانت الشرطة قد أدانت الشخص و سجنته بالفعل.

أما في 28 فبراير/شباط، فقد أفادت التقارير بأن شخصاً يدعى هيثم و عمره 23 عاماً حاول قتل شقيقته وداد وبالغة من العمر 22 عاماً للزواج مرة ثانية دون الحصول على طلاق رسمي من زوجها الأول. وكان هيثم قد أطلق الرصاص تجاه شقيقته، لكنه أصاب زوجها الثاني إصابة بالغة. ولم تحدث تطورات جديدة في القضية عند قドوم نهاية العام.

وفي مايو/أيار، في اللاذقية، وفقاً لموقع الحملة العالمية لمناهضة ومنع جرائم الشرف على شبكة الإنترنت، حكمت محكمة محلية على شخص لم يعرف اسمه بالسجن لمدة 15 عاماً لقتل شقيقته بالرصاص. وقد بنت المحكمة قرارها على تقرير الطبيب الشرعي الذي جاء فيه بأن غشاء البكارة لدى الضحية كان سليماً. وكان قد ادعى المتهم بأنه قد جاء إلى مسمعه بأن شقيقته كانت تخفي حملها.

وفي 10 مايو/أيار، قتلت فتاة تبلغ 14 عاماً تدعى زينة دعوش على يد شقيقها بسبب علاقتها المزعومة مع شاب في السادسة عشرة من عمره.

أما في شهر سبتمبر/أيلول، فقد أفادت التقارير بأن رجلاً قام بقتل شقيقتيه، صفانه وجمانة في الرقة لأنهما جلبوا العار إلى عائلتهما. وكانت الشقيقتين قد تركتا بيت العائلة في 2007 دون إخبار أهلها. وقامت العائلة بتبليغ الشرطة عن غيابهما، مما أدى إلى قيام الشرطة باعتقالهن. ثم أطلقت الشرطة سراح الفتاين بعد أن حصلت على توقيع الأسرة باستلامهما وتعهدتها بعدم إيقاع أي عقاب صارم عليهما. وبعد مرور ثمانية أشهر على عودتهما، قام شقيقهما بقتلها في المنزل، ومن ثم سلم نفسه للشرطة. لم تكن هناك تطورات في القضية عند حلول نهاية العام.

وفي 15 سبتمبر/أيلول، نشر الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت لإحدى المنظمات المحلية المساندة للمرأة خبراً مفاده أن دردعة، والبالغة من العمر 17 عاماً من بلدة إدلب قُتلت على يد والدها نتيجة تورطها المزعوم مع رجل متزوج. ويقال بأن الرجل المتزوج قام بإغواء دردعة للذهاب إلى دمشق على أمل الزواج. وبعد مرور فترة قصيرة، أعادها إلى أهلها، دون تزويجها. هذا ولم تحدث تطورات في القضية حتى حلول نهاية العام.

ونشرت صحيفة "الوطن" شبه المستقلة في عددها الصادر يوم 22 يناير/كانون الثاني خبراً عن زهرة العزو البالغة من العمر 16 عاماً والتي قتلت على يد شقيقها الذي لم يتعرض للعقاب، غير أن زوج الضحية رفع دعوى مدنية ضد الجاني كانت لا تزال قيد النظر بحلول نهاية العام.

ولم تكن هناك أي تطورات في قضية جريمة الشرف التي ارتكبها شقيق المدعومة زهرة العزو في يناير/كانون الثاني 2007 في حقها. وكانت زهرة في السادسة عشرة من عمرها حينذاك.

يحظر القانون الدعاة، لكن القانون لم يُطبق بشكل صارم. وتزايدت الأدلة خلال العام حول وجود مشكلة في أوساط العراقيات المقيمات في البلاد بما في ذلك القاصرات منهن، اللواتي لجأن إلى الدعاة لتوفير لقمة العيش. وفي جميع قضايا الدعاة، إجمالاً، حملت الشرطة ممارسي الدعاة، دون الآخرين المتورطين في تلك القضايا، المسؤولية الجنائية. وتشير القصص الحقيقة المتداولة إلى أن الدولة أصبحت مكاناً مقصوداً للسياحة الجنسية من قبل الرجال القادمين من الدول الأخرى في المنطقة.

لاحظت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تزايد حالات زواج المتعة، وهو عبارة عن زواج متعة مؤقت يعقده بعض رجال الدين الشيعة. مدة هذا الزواج كانت تحدد عند بدايته ويصبح باطلًا عند انتهاء الفترة المتفق عليها. ويمكن أن تكون فترة هذا النوع من الزواج يوماً واحداً فقط بهدف تحقيق الشرعية للجوء إلى الداعرات. إلا أن أغلبية رجال الدين الشيعة نظروا إلى هذه الممارسة نظرة شك ولم يقدوا هذا النوع من الزواج.

يحظر القانون التحرش الجنسي، وينص على عقوبات مختلفة تحدد وفقاً لسن الضحية، وما أن بلغت سن الرشد أم لا زالت قاصرة. وكان التبليغ عن حالات التحرش الجنسي أمراً نادر الحدوث.

يكفل الدستور المساواة بين الرجال والنساء ويكافل تساوي أجور النساء مع أجور الرجال طالما كان العمل متساوٍ، وكانت الحكومة علاوة على ذلك تسعى من أجل التغلب على المواقف التقليدية التي تميز ضد المرأة، فكانت تشجع تعليم المرأة عن طريق تأمين القدرة المتساوية لها على الوصول إلى المؤسسات التعليمية بما في ذلك الجامعات. وتتحمل كل من هيئة شؤون الأسرة ووزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مسؤولية ضمان حقوق المرأة.

لم تعدل الحكومة قوانين الأحوال الشخصية أو قوانين التقاعد أو الضمان الاجتماعي التي تميز ضد المرأة. وتحت القانون الجنائي، إذا قام رجل وامرأة منفصلين بارتكاب جريمة الزنا، تكون عقوبة المرأة ضعف عقوبة الرجل. إضافة إلى ذلك، يعتمد قانون الأحوال الشخصية الخاص بال المسلمين على تفسير الحكومة وتطبيقاتها للشريعة، والتي تميز ضد المرأة.

يجوز للأزواج والزوجات أن يطلبوا الطلاق بسبب الخيانة الزوجية، لكن القانون الجنائي يميز ضد النساء في هذا الشأن، إذ لا يجوز للمرأة أن تتهم زوجها بالخيانة الزوجية إلا إذا وقعت هذه الخيانة في المنزل الذي يقيم فيه معها، ويجوز للزوج أن يتهم زوجته بالخيانة الزوجية بغض النظر عن مكان وقوع هذه الخيانة، كما أن المحكمة تقبل أي دليل يقدمه الرجل الذي يزعم أن زوجته خانته، أما إذا حاولت المرأة اللجوء إلى المحكمة لطلب الطلاق بسبب خيانة زوجها لها، تقتضي المحكمة من الزوج أن يعترف بالخيانة، أو أن يمثل أمام المحكمة شاهد ثالث يشهد على خيانة الزوج. ولم يتم الإبلاغ خلال العام عن أية حالة حكمت فيها المحكمة بالطلاق لصالح أية امرأة طلبت الطلاق بسبب خيانة زوجها لها.

في بعض الحالات قد لا يكون للمرأة المطلقة حق الحصول على نفقة من الزوج، خاصة إذا كانت قد تخلت عن هذا الحق من أجل إقناع زوجها بالموافقة على الطلاق. وعلاوة على ذلك، تفقد الأم المطلقة، وفقاً لقانون الأحوال الشخصية الذي جرى تعديله في أكتوبر/تشرين الأول 2003، حق حضانة أبنائها الذكور والإإناث عندما يبلغون سن 13 عاماً وسن 15 عاماً على التوالي. أما الوصاية على الأبناء، وهي ممارسة الرعاية على حقوقهم القانونية، فتظل دائمة في أسرة الأب بعد سن 13 عاماً للذكور وسن 15 عاماً للإناث.

تطبق قوانين الوراثة على جميع المواطنين، باستثناء الكاثوليك منهم، وفقاً لتفسير الحكومة للشريعة، وبناء على ذلك، تكون حصة المرأة المسلمة من الميراث عادة نصف حصة الذكر. وكان على الورثة من الذكور في جميع الطوائف الأخرى توفير الدعم المالي للإناث من أقاربهم اللائي كان نصيبهن من الميراث أقل من نصيب الذكور، وكان للإناث حق رفع دعوى أمام المحاكم في حال عدم حصولهن على هذا الدعم.

فعلى سبيل المثال، أوردت صحيفة الأسبوع التركي بتاريخ 18 أكتوبر/تشرين الأول بأن جاليات محلية في دير الزور، المنطقة القروية في شمال شرق البلاد، حرمت نساءً من حقهن في الميراث. واستند هذا التقرير على دراسة أجراها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال السنة. وبموجب المقالة، هدد أفراد العائلة والمجتمع المحلي النساء لدفعهن إلى التنازل عن حقهن في الميراث. وفي بعض الحالات، تنازلت بعض النساء عن حقهن بكمال رغبتهن.

يعتبر قانون تعدد الزوجات أمراً مشروعاً، إلا أن عدد الرجال المسلمين المتزوجين من أكثر من امرأة واحدة كان قليلاً.

يجوز لأي رجل أن يطلب من السلطات منع زوجته أو قريبته وأبنائهما من السفر إلى الخارج، وقد أبلغت سفارات أجنبية عن وقوع عدد من هذه الحالات خلال العام، إلا أن الإحصائيات الرسمية عنها لم تكن متاحة. شاركت المرأة بنشاط في الحياة العامة، وكانت تمثل في معظم المهن بما في ذلك القوات المسلحة. لم تواجه المرأة أي عوائق تحول دون امتلاكها أو إدارتها للأراضي أو لأي عقار آخر. كانت نسبة تواجد المرأة في المهن المختلفة خلال العام على النحو التالي: 13 في المائة من القضاة، و18 في المائة من المحامين، و65 في المائة من الأساتذة والمدرسين دون مستوى الجامعة، و27 في المائة من أساتذة الجامعات. وفضلاً عن ذلك، كان عدد النساء في البرلمان 30 امرأة، في حين احتلت امرأة منصب نائبة رئيس وأخرى منصب وزيرة. وقام الرئيس بترقية وزيرة سابقة إلى منصب مستشاره سياسية وإعلامية له مع إبقاء رتبتها الوزارية.

وفرت الحكومة لأبناء المواطنين التعليم المجاني في مدارسها من الصفوف الابتدائية حتى الجامعة، وكان التعليم إلزامي لجميع الأطفال من الذكور والإناث ما بين سن 6 و12. كان بإمكان المقيمين غير السوريين أيضاً دخول المدارس الحكومية مجاناً، إلا أن ذلك كان يقتصر على إذن مسبق من وزارة التعليم. وحسب دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومجلس التخطيط الوطني بلغت نسبة طلاب الإناث من مجموع طلبة المدارس من الابتدائية وحتى الثانوية العامة 49.6 بالمائة. إلا أن الضغوط الاجتماعية التي تفرض الزواج المبكر على الفتيات تدخلت في تحقيق التطور التعليمي لدى الفتيات، خاصة في المناطق القروية، حيث ظل معدل انسحاب طلاب الإناث من المدارس مرتفعاً.

وبشكل عام، كان بإمكان جميع الفلسطينيين والمقيمين غير السوريين، بمن فيهم الأكراد غير المنتسبين لدولة، إرسال أولادهم إلى المدارس والجامعات، إلا أنه لا يُحق للأكراد الذين لا يحملون الجنسية الحصول على شهادة تخرج تثبت إجازتهم الأكademie.

السن القانوني للزواج هو 18 عاماً للذكور و17 عاماً للإناث، ومع ذلك، يجوز لصبي يبلغ من العمر 15 عاماً أو أكثر، وفتاة تبلغ من العمر 13 عاماً أو أكثر أن يتزوجاً إذا رأى القاضي أنهما طرفاً مستعدان للزواج و"ناضجان جسمانياً" مع ضرورة الحصول على موافقة الأب أو الجد. ورغم أن الزواج المبكر انخفض إلى حد كبير عن العقود الماضية، إلا أنه لا يزال شائعاً في البلاد، وخاصة في المناطق الريفية والمناطق الأقل تطوراً.

ينص القانون على فرض عقوبات شديدة على من يدانون بارتكاب أسوأ أشكال الإساءة إلى الأطفال، وقد وقعت حالات تعرض فيها الأطفال لإساءات، ومع ذلك لا يوجد في البلاد نمط اجتماعي في تعريض الأطفال إلى الإساءات.

قامت منظمات معنية بحقوق الإنسان بالتبليغ عن عدة حالات قام فيها قوات الأمن باحتجاز قاصرين ووضعهم داخل السجون الخاصة بالبالغين.

الاتجار بالأشخاص

يحظر القانون الاتجار بالأشخاص، غير أن الحكومة لا تلتزم بشكل كامل بأدنى المعايير المطلوبة للقضاء على الاتجار بالأشخاص، ولم تقم بجهود ملموسة خلال العام للالتزام بتلك المعايير. تقدّم سوريا للعمل كخدمات في البيوت النساء المتاجر بهن من دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا، أما النساء الوافدات من أوروبا الشرقية والعراق، فيُستخدمن من قبل المتاجرين بهن لأغراض الاستغلال الجنسي. لم تتوفر إحصائيات حول مدى وأنواع نشاط المتاجرة بالأشخاص الموجودة في البلاد.

وردت تقارير من منظمات غير حكومية ومن وسائل الإعلام تشير إلى احتمال استغلال النساء والفتيات العراقيات من قبل شركات إجرامية عراقية في البلاد ترغمهن على ممارسة النشاط الجنسي التجاري. ولم تتوفر إحصائيات موثوقة بها عن عدد العراقيات اللاتي كن يمارسن الدعارة. في حين ورد عن مصادر موثوقة بأن الشرطة قامت باعتقال ومن ثم أطلق سراح أو رحلت 6 – 10 فتيات و50 إلى 70 امرأة شهرياً بتهمة الدعارة. وفي كثير من هذه الحالات أعيدت هذه النساء أو الفتيات إلى العراق، للتجارة بهن مرة أخرى وإعادتهن إلى سوريا. وقامت الشرطة بتحميل مسؤولية جريمة الدعارة في معظم الحالات على الأنثى وليس الشخص الذي تاجر بها.

وأوضحت دراسة أعدتها منظمة الهجرة الدولية عام 2003 كذلك أن بعض الفتيات اللاتي جيء بهن للعمل كخدمات في البيوت تعرضن لأوضاع أرغموا فيها على الخدمة، بما في ذلك سوء المعاملة والإساءات الجنسية، والتهديد بالترحيل أو بعوائق قانونية أخرى، أو بالحرمان من أجورهن ورواتبهن أو التأخير في دفعها، والامتناع عن تسليمهن جوازات السفر الخاصة بهن وتقييد حرکتهن. ووثقت الدراسة التي أعدتها منظمة الهجرة الدولية حالات قامت فيها وكالات التشغيل التي تتولى توظيف عاملات أجنبيات في البيوت باستهانة بعض الضحايا من خلال عروض عمل مزورة وخادعة على الرغم من أن وجود مثل هذه الوكالات محظوظ.

ينص قانون العقوبات على معاقبة من يقوم باحتجاز شخصاً آخر يتعرض للسجن لفترة تتراوح ما بين ستة أشهر وعامين، بالإضافة إلى الأشغال الشاقة في حالة استمرار فترة الاحتجاز لمدة تزيد عن شهر أو في حالات التعذيب. وينص القانون أيضاً على فرض عقوبة السجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وعام واحد ودفع غرامة مالية تتراوح قيمتها بين 10 دولارات (500 ليرة) و40 دولار (2000 ليرة) على أي شخص أجنبي يحاول دخول البلاد بوثائق مزورة وأي شخص يساعد في ذلك. إلا أن هذه القوانين لم تطبق على أرض الواقع خلال العام لأغراض مكافحة الاتجار بالأشخاص.

ولم توفر الحكومة لضحايا الاتجار بالبشر المأوى أو خدمات أخرى لإعادة تأهيلهن، ويُقال أن بعض الضحايا القاصرات حصلن على المأوى في مراافق الاحتجاز الخاصة بالأحداث.

وفي شهر أغسطس/آب، افتتح ملجاً "الواحة" للمرأة في دمشق تحت رعاية الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة، وهي منظمة محلية ترعاها سيدة سوريا الأولى أسماء الأسد.

وأدارت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عدة منازل آمنة في دمشق للنساء اللواتي اعتبرتهن "في خطر". ووفرت المساعدة المالية لأكثر من 20,000 ضحية من الإناث من جميع الأعمار. وكان من بين هؤلاء النساء 2,116 امرأة من منازل كن فيها الأنثى الوحيدة.

وفي 31 ديسمبر/كانون الأول، افتتح أول ملجاً لضحايا الاتجار بالأفراد في الدولة، وذلك بالتعاون بين المنظمة العالمية للهجرة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومنظمات محلية غير حكومية. وقد وفرت وزارة الشؤون الاجتماعية مبني الملجأ والذي وفر للضحايا مكاناً آمناً مؤقتاً ودعم نفسي اجتماعي إضافة إلى تطوير المهارات والدعم اللازم للعودة وإعادة التأهيل. كما وفرت مساعدات معيشية مباشرة للجماعات الضعيفة من النساء والأطفال العراقيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى.

إضافة إلى ذلك، عمل أحد الأديرة المسيحية المحلية كملجاً للنساء وهو لا ين يومي. كما وفر الاستشارات القانونية المجانية.

لا تتولى الحكومة مهمة تنظيم وكالات العمل الغير مشروعة التي تعمل على تشغيل القرى البشرية وتأتي بالأجانب إلى البلاد وتسهل في بعض الحالات استغلالهم فيصبحو ضحايا لـأعمالها. بادرت الحكومات في سريلانكا واندونيسيا وتيمور الشرقية والفيليبين بفرض الحظر على مواطناتها ومنعهن من قبول العمل كخدم في البيوت في سوريا بسبب انعدام آليات رسمية في سوريا لتنظيم هذا النوع من العمالة. وقد أصدر المسؤولون تصريحات علنية عبروا فيها عن نيتهم إصدار تشريع ينظم عمل الوكالات الخاصة التي تمارس

نشاطها في سوريا بشكل غير قانوني لتشغيل القوى البشرية، ومع ذلك لم يتم الإعلان عن أي تقدم تم تحقيقه في هذا المجال.

الأشخاص المعوقين

يحظر القانون التمييز ضد المعوقين ويسعى من أجل دمجهم في القوى العاملة في القطاع العام، إلا أن تطبيق هذا القانون لم يتم بانتظام. ويحمي القانون الأفراد المعاقين من التمييز في مجال التعليم، والحصول على الخدمات الصحية أو غيرها من الخدمات التي تقدمها الدولة. تخصص اللوائح التنظيمية الحكومية 4 في المائة من وظائف الحكومة والقطاع العام للمعوقين. ولا توجد قوانين تلزم المباني العامة بتوفير السبل الملائمة للمعاقين والكافحة بتمكينهم من الوصول إليها. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مسؤولة عن مساعدة الأشخاص المعاقين وتعمل من خلال الأعمال الخيرية والمنظمات المتقدمة في توفير المساعدة غالباً لتشجع (المعاقين) على الالتفاء الذاتي من خلال التدريب المهني.

الأقليات الوطنية والعرقية والإثنية

سمحت الحكومة بشكل عام للأقليات الوطنية والعرقية بأن تمارس نشاطاتها التقليدية والدينية والثقافية؛ إلا أن موقف الحكومة من الأقلية الكردية ظل موقف استثناء واضح.

اعتقلت قوات الأمن عدة مئات من المواطنين الأكراد خلال العام، ودأبت محكمة أمن الدولة العليا على ملاحقة المواطنين الأكراد قضائياً، وكانت في غالبية الحالات تتهم السجناء الأكراد بالسعى من أجل ضم جزءاً من سوريا إلى بلد آخر.

في 17 فبراير/شباط، اعتقلت القوات الأمنية حسب التقارير ناشطين كرديين وداعمين لحزب الاتحاد الديمقراطي، جيهان محمد على وحنفية حبو، بعد أن حضر الشخصان تظاهرة في حلب بمناسبة اعتقال القائد الكردي عبد الله أوجلان. وبقي الشخصان في الحجز عند حلول نهاية العام.

في 20 فبراير/شباط، ورد بأن القوات الأمنية اعتقلت المواطن الكردي جاكر خوين ملا أحمد لمشاركته في حزب اليسكيتي. وقد أطلق سراحه يوم 25 فبراير/شباط دون توجيه لهم إليه.

وفي 4 مارس/آذار ، اعتقلت السلطات المواطن الكردي نالين جمال سارك، والذي كان قد ساهم في تجمع في القامشلي نظمه حزب الاتحاد الديمقراطي.

وفي 22 إبريل/نيسان، ورد بأن السلطات قامت باعتقال أربعة أكراد في عفرين من بينهم محمد راشو، بكاره مسلم و سيماء إسماعيل . ولم تحدث تطورات إضافية في القضية حتى حلول نهاية العام

وفي 20 مارس/آذار ، حسب تقارير جماعة محلية تعنى بحقوق الإنسان، قامت السلطات باعتقال آراس اليوسف وباور عبد الرزاق أوسو، كلاهما طلبة جامعيين أكراد. وقد أطلق سراح اليوسف وأوسو يوم 21 و 23 مارس/آذار على التوالي.

وفي 5 مايو/أيار، ورد بأنه قد قامت دورية أمن بالقبض على كرديين، هما بهروز ظرف يوسف وحسين بيرو درويش في دمشق. وأفاد تقرير وارد عن إحدى منظمات حقوق الإنسان بأن السبب وراء حجزهما هو موقفهما نحو القضايا الكردية. وقد أطلق سراح يوسف في يوليو/تموز، في حين لم تحدث تطورات في قضية درويش مع قيود نهاية العام.

وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول، ورد أن القوات الأمنية قبضت على زعيمين في الحزب الأزدي الكردي، وهما سعدون محمود شيخو ومحمد سيد حسين العمر، ووضعتهما في الحجز في رأس العين، وهي مدينة على الحدود التركية مع شمال شرق سوريا. ومع قيود نهاية السنة بقي مكان توادهما مجهولاً.

وفي 2 نوفمبر/تشرين الثاني، كان كل من هرفين أوس وحسن صالح وفؤاد الكو وعبد الحكيم بشار من بين 191 كردياً قبضت عليهم القوات الأمنية لتورطهم في محاولة التظاهر أمام مبنى البرلمان في دمشق. وكان المتظاهرين ينونون القيام باعتصام سلمي، إلا أنهم أحبطوا بالشرطة قبل الوصول إلى البرلمان. وقد أطلق سراح جميعهم تقريراً في مساء نفس اليوم.

وفي 5 مارس/آذار، أطلقت السلطات سراح الناشط الكردي معروف ملا أحمد. وكان ملا، وهو زعيم بارز في حزب يكتي، قد احتجز في أغسطس/آب 2007.

وفقاً لجامعة معنية بحقوق الإنسانية، أفرجت السلطات عن 36 شاباً كردياً كانت قد احتجزتهم في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2007. وحسب التقارير، كان جميعهم من عين العرب، وهي مدينة صغيرة تقع على الحدود السورية – التركية.

لم يكن هناك أي تطورات في قضية 2007 المتعلقة بمحمد خليل أبو زيد.

أما محاكمة التسع وأربعين كردي الذين كان لهم علاقة بالاحتجاج الذي قام في 2005 عقب اختطاف الكردي شيخ معشوق الخزنوي وموته، فقد استمرت حتى نهاية العالم دون أن تتحقق أي تطورات ملحوظة، رغم إعلان الحكومة بأنها أعادت منهم في 2006. وقد جرت أحدث جلسة من هذه المحاكمة في 13 مارس/آذار، والتي من خلالها تأجلت المحاكمة إلى 5 أغسطس/آب. وكانت المحاكمة جارية عند نهاية العام.

برغم استمرار الحكومة بالتأكيد بأن السكان الأكراد لا يتعرضون للتمييز ضدهم، إلا أنها فرضت قيوداً على استخدام وتعليم اللغة الكردية، وفرضت القيد كذلك على نشر الكتب والمواد الأخرى المكتوبة باللغة الكردية، وعلى أي شيء يعبر عن الثقافة الكردية، وفي بعض الأحيان فرضت الحكومة القيد على تنظيم المهرجانات الكردية.

فعلى سبيل المثال، ورد أنه في شهر فبراير/شباط قامت القوات الأمنية باعتقال المغني الكردي علي تاجو والبالغ من العمر الواحدة وسبعين. وكانت هناك قصص متضاربة حول اختفائه. وقد ادعت إحدى منظمات حقوق الإنسان الكردية بأن أحد برامج التلفزيونية الكردية كان قد حدد موعداً لمشاركة علي تاجو في إنتاج فولكلوري وأنه اعتقل على الحدود العراقية السورية. بينما ذكرت جماعة كردية أخرى بأن تاجو أقام حفل لمجموعة من المغنيين الأكراد القادمين من كردستان العراقية في منزله في حلب. وبعد ذلك، اقتحمت الشرطة المحلية منزل تاجو وأخذوه للتحقيق معه قبل تسليميه للقوات الأمنية في دمشق. ولم تتوفر أي معلومات أخرى حول هذه القضية عند نهاية العام.

وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني، بموجب مراقبى حقوق الإنسان، وافق كل من حاكم الحسكة ورئيس مجلس المدينة على دعوى جماعة الرقص الكردي الفولكلوري نارين للمشاركة في الاحتفال الختامي لاحتفال البابور لكتاب الشباب. وفي ليلة الاحتفال، أبلغت الجماعة بمنعهم من تقديم العرض. ويقال بأن فرع حزب البعث في الحسكة هو من أصدر أمر المنع.

في 3 مارس/آذار، ورد أن القوات الأمنية ألقت القبض على أربعة أخوة أكراد هم: جمعة وأحمد ومحمد وبهمان حمدو. وكان ثلاثة منهم يعملوا كخياطين للملابس الكردية التقليدية. وحتى قيوم نهاية العام ظل مكانهم مجهولاً.

أعمال إساءة وتمييز أخرى مارسها المجتمع

لم ترد تقارير عن وقوع أحداث عنف أو تمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس مرض فقدان المناعة المكتسب ("الإيدز"). ومع ذلك، كان النشطاء في مجال حقوق الإنسان يعتقدون أن التقارير لم توضح حجم المشكلة.

ويجرم القانون العلاقات بين المثلثين.

القسم 6 - حقوق العمال

أ. حق تشكيل الجمعيات والانتساب إليها

لا يتمتع العمال على أرض الواقع بحق تشكيل الجمعيات والنقابات المستقلة عن الحكومة والانتساب إليها رغم أن الدستور يكفل لهم هذا الحق. وحسب الدراسة التي أجرتها الكونفرالية الدولية للنقابات في 2008، باستطاعة العمال الأجانب الانضمام إلى النقابة ليمثلوا مهنتهم ولكنهم لا يقدرون على ترشيح أنفسهم لمناصب النقابة. كما بين تقرير الكونفرالية الدولية للنقابات بأنه رغم أن القانون لا يمنع الإضرابات العمالية، إلا أنها مقيدة جداً بالتهديد بالعقاب والغرامة. هذا وكانت جميع النقابات تنتمي إلى الاتحاد العام لنقابات العمال الذي يهيمن عليه أعضاء حزب البعث وجزء من الهيكل البيروقراطي الحكومي. وكان الاتحاد العام لنقابات العمال يقدم المشورة لحكومة بشأن التشريعات، وينظم العمل ويحدد صيغة القواعد المتتبعة في مختلف النقابات التابعة للاتحاد، الأمر الذي مكنه من ممارسة السيطرة الفعلية على جميع جوانب النشاط النقابي. وتكون الانتخابات النقابية حرة عادة من التدخل المباشر والواضح من قبل الاتحاد العام لنقابات، إلا أن الحملات الناجحة كانت تحتاج عادة إلى عضوية في حزب البعث. وكان رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال عضواً رفيع المستوى في حزب البعث، وكان بإمكانه هو ونائبه حضور الاجتماعات التي يعقدها مجلس الوزراء لمناقشة القضايا الاقتصادية.

وبحسب النشرة الإحصائية الموجزة الصادرة عن الحكومة في عام 2007، هناك 204 نقابة تملأ المراكز في الاتحاد العام لنقابات العمال الذي تصل عضويته مجتمعة إلى 808,419 عامل. وهذا يمثل حوالي ثلث القوى العاملة. إضافة إلى ذلك، في عام 2007 كان هناك 5,622 جمعية زراعية تعاونية يصل عدد أفرادها

نحو 994,820: 101 جمعية تعاونية لنقل الركاب يصل عدد أعضائها إلى 38,269 عضو؛ و 24 جمعية خدمات نقل بعضاً عن ذلك تبلغ 9,561 عضواً.

و حتى نهاية العام، لم ترد تقارير عن قيام نقابة مستقلة أو الاتحاد العام للنقابات أو أي من الجمعيات التعاونية باستخدام حقها في المساومة الجماعية. إضافة إلى ذلك، لم يكن هناك أي تقارير عن قيام إضرابات في نهاية العام.

لا يحظر القانون الإضراب عن العمل، إلا أن الحملات السابقة التي قامت بها الحكومة والأحكام التي أصدرتها بدفع غرامات مالية وبالسجن أثنت العمال عن تنظيم أي إضراب عن العمل. وقد فرض العمل القسري على أفراد تسببوا في "الإضرار بالخطة العامة للإنتاج"، ولم يحدث أي إضراب عن العمل خلال العام.

في 26 فبراير/شباط، قامت السلطات الأمنية في القامشلي باعتقال عضو نقابي كردي يدعى جان أحمد رسول للنطق بكلمات ناقدة أثناء إلقاءه كلمة في اجتماع النقابة يوم 24 فبراير/شباط. وكان رسول قد انتخب كعضو "مستقل" لمنصب إداري في نقابة المواد الغذائية والسياحة المحلي لعام 2007.

بـ. الحق في التنظيم والتفاوض الجماعي

يكفل القانون للعاملين حق التفاوض الجماعي، ولكن هذا الحق لا يُطبق على أرض الواقع، إذ يتولى مسؤولين من حزب البعث لهم صلة وثيقة بالحكومة المناصب القيادية في النقابات. كما كان مندوبي الحكومة يشاركون في عملية التفاوض في القطاع العام، وكانت نقابات القطاع العام لا تمارس عادة التفاوض الجماعي على قضایا الأجور، ولكن مندوبي النقابات كانوا يشتغلون مع مندوبي أرباب العمل من غرف الصناعة والتجارة التابعة للحكومة، ومع مندوبي الوزارة المشرفة في تحديد الحد الأدنى للأجور وساعات العمل وظروف العمل في القطاع الخاص. كما كان العاملون ومندوبي النقابات يشاركون في مجالس إدارة الهيئات العامة.

يكفل القانون للعمال إمكانية التفاوض الجماعي في القطاع الخاص، رغم أن القمع الذي مارسته الحكومة في الماضي ثبط عزيمة معظم العمال وأثناهم عن ممارسة هذا الحق.

كما يحق للنقابات أن تلجأ إلى القضاء لتسوية أي نزاع بينها وبين أرباب العمل يتعلق بعقود العمل ومصالح عمالية أخرى، وباستطاعة النقابات أن تطلب إحالة النزاع إلى التحكيم الملزم. إلا أن مندوبي العمال والإدارة كانوا يتوصّلون على أرض الواقع إلى تسوية معظم الخلافات من دون اللجوء إلى القضاء أو التحكيم، وكان للإدارة الحق في أن تطلب التحكيم، ولكنها لم تمارس هذا الحق إلا نادراً. تتولى سلطة التحكيم محكمة الالتماسات الإدارية في وزارة العدل، ولكن هذه المحكمة في واقع الأمر كانت لا تفعل أكثر من التصديق على الاتفاques، وكان دورها في تحكيم النزاعات ضئيلاً للغاية، حيث أن هذه النزاعات لم تكن تحدث بشكل منتظم.

لم ترد تقارير عن حالات تمييز مناهض للنقابات. وبما أن النقابات هي جزءٌ من الهيكل البيروقراطي الحكومي، فإن القانون يحمي أعضاء النقابات من هذا النوع من التمييز.

كانت مناطق التجارة الحرة السبع خالية تماماً من النقابات، وكانت الشركات العاملة في هذه المناطق مغفلة من القوانين والأنظمة التي تنظم تعيين وفصل الموظفين، ولكنها كانت ملزمة بمراعاة بعض الأحكام الخاصة بالصحة والسلامة وساعات العمل والإجازات المرضية والسنية، وكان المواطنون السوريون العاملين في مناطق التجارة الحرة السبع يشكلون 90% في المائة من مجموع العاملين فيها.

ج. - حظر العمل القسري أو الإجباري

لا يحظر القانون جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري، وظل العمل القسري أو الإجباري مشكلة قائمة، الأمر الذي أدى بحكومة الفلبين وسوريا إلى فرض الحظر على مواطنينهما لمنعهم من العمل في سوريا كخدم في البيوت نتيجة لإساءة المعاملة التي تعرض لها مواطنو البلدين في الماضي، وبسبب عدم وجود آلية تحمي حقوق مواطني البلدين.

د. - حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن التشغيل

يكفل قانون العمل حماية الأطفال من الاستغلال في أماكن العمل، ولم تتوفر معلومات مستقلة وتقارير رسمية بخصوص تطبيق الحكومة لهذا القانون.

كان الحد الأدنى لسن التشغيل في القطاع الخاص لتأدية معظم أنواع العمل غير الزراعي هو 15 عاماً، أما الأعمال الثقيلة، فكان الحد الأدنى لسن التشغيل فيها هو 18 عاماً. كانت ساعات العمل للشباب الذين بلغوا السن القانوني محددة بست ساعات يومياً. يحظر القانون تشغيل الشباب لتأدية العمل أثناء نوبات العمل الليلية أو في عطلة نهاية الأسبوع أو في أيام العطلة الرسمية، وفي جميع الحالات كان توظيف الأطفال الذين لم يبلغوا بعد السادسة عشر من العمر يقتضي الحصول على إذن من آبائهم. وكانت الغالبية من الأطفال العاملين الذين لم يبلغوا بعد السادسة عشر من العمر يعملون دون أجر في القطاع الزراعي لصالح ذويهم. رغم أن القانون يحظر على الأطفال تأدية العمل خلال الليل، إلا أنه لا يطبق إلا على الأطفال الذين يعملون لقاء أجر. ولا يُطبق هذا القانون على الأطفال الذين يعملون في مصالح أو شركات تملكها عائلاتهم ولا يتلقون راتباً مقابل العمل الذي يؤدونه، وهو أمر شائع. ويحظر القانون تشغيل الأطفال دون سن 15 عاماً في المناجم أو في مواقع النفط أو في مناطق خطيرة أخرى. ولا يُسمح للأطفال برفع الأشياء الثقيلة أو حملها أو جرها.

وبموجب تقرير صادر عن المجلس العربي للطفولة والتنمية الذي أصدره المجلس في 2007/شباط 2007، يبلغ عدد الأطفال السوريين الذين يقومون "بعمل مضني في ظروف للعمل غير صحية" تجاوز 600 ألف طفل. إضافة إلى ذلك، كان هناك أدلة على قيام الأطفال بأسوأ أنواع الأعمال خلال السنة، بما في ذلك العمل القسري والدعارة. غير أن الحكومة لم تفعل أي شيء يذكر لمواجهة هذه المشكلة. وقد صرحت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في شهر ديسمبر/كانون الأول 2006 أن الغالبية من الأطفال العاملين يؤدون الأعمال الموسمية ويمارسون العمل لفترات زمنية محددة.

كانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تراقب ظروف وأوضاع تشغيل الأشخاص دون سن الثامنة عشرة من العمر، إلا أن عدد المفتشين اللازمين لتأمين الامتثال للقوانين لم يكن كافياً، وكانت الإدارة المعنية بالتفتيش على أوضاع العمل تقوم بزيارات ميدانية مفاجئة يومياً لغرض تطبيق القانون، إلا أن نطاق هذه الزيارات لم يكن معروفاً.

٥. ظروف العمل المقبولة

كان الحد الأدنى للأجور 6,110 ليرة (131.40 دولار) شهرياً، إضافة إلى دفع علاوة للوجبات وبزات العمل الرسمية والمواصلات. ولم يوفر الحد الأدنى من الأجور مستوى معيشى لائق للعامل وعائلته؛ إلا أن شركات القطاع الخاص تدفع عادة مرتبات أعلى بكثير من الحد الأدنى. إضافة إلى ذلك، يقوم العديد من العمال في القطاعين العام والخاص بأعمال إضافية أو كانت تدعمهم عائلاتهم.

هذا وكان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل هو المسؤول عن تطبيق الحد الأدنى للأجور.

كان عدد ساعات العمل في القطاع العام 35 ساعة في الأسبوع، بينما كان عدد ساعات العمل في القطاع الخاص 48 ساعة. ويكفل القطاع العام ما لا يقل عن 30 دقيقة فتره غذاء يومياً، رغم أن الحكايات المتداولة توحى بأن العمال يتمتعون بفترات أطول للغذاء إضافة إلى فترات استراحة قصيرة، غير رسمية أثناء النهار. وكان يمنح العمال أجرا إضافيا على ساعات العمل الإضافية. في حين كان العمل الإضافي القسري لساعات طويلة محظورا في عدة قطاعات.

كلف مسؤولون من وزارة الصحة ووزارة العمل بمهمة التفتيش على مواقع العمل للتحقق من امتثالها لمعايير الصحة والسلامة، إلا أن زيارات التفتيش هذه كانت تُجرى بصورة متقطعة، باستثناء التفتيش الذي كان يُجرى في الفنادق والمرافق الأخرى التي تقدم خدماتها للأجانب. وكان المسؤولون يتتساهلون في تطبيق قوانين العمل في المناطق الريفية أكثر من المناطق المدنية التي كان عدد المفتشين فيها يتجاوز بكثير عدد المفتشين في المناطق الريفية. ويجوز للعاملين تقييم الشكاوى بخصوص الأوضاع الصحية وأوضاع السلامة إلى لجان مختصة تم تشكيلها للنظر في هذه الشكاوى والفصل فيها. للعمال حق مغادرة موقع العمل للابتعاد عن الأوضاع الخطيرة وتقديمها من دون التعرض لخطر الطرد من وظائفهم. لا يوجد إطار قانوني يحكم العلاقات بين خدم المنازل وأرباب عملهم، كما لم تتفق الحكومة أرباب العمل أو الخدم حول حقوق الخدم. هذا ويكفل القانون الحماية للعمال الأجانب المقيمين في البلاد بصورة مشروعة، في حين لا يكفلها للعدد الغير معروف من العمال الموجودين في البلاد بصورة غير مشروعة.